

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم التجارية الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة

المالية العالمية لسنة 2008م

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

الأستاذة المشرفة:

برابح دلال

إعداد الطالبة:

دييح فاطمة الزهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية 2014 – 2015

سورة الاحقاف

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ياربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ياربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته و أعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمة وكمال فضله.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "برباح دلال" وأدين بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة وأخص بالذكر "دكتور نقي عبد القادر" والأستاذ "سعيداني سعيد" و الأستاذ "بن صوشة".
كما لايفوتني التقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم البحث.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

والله ولي التوفيق.

ملخص البحث:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بموضوع الأزمة المالية العالمية وأثارها على كافة الأصعدة خاصة في المجال الإسلامي الذي أخذ محل اهتمام أكبر دول المسيرة للاقتصاد العالمي (الو.م.أ، بريطانيا العظمى، سويسرا... الخ)، ولهذا فقد تناولت الأزمة المالية العالمية من حيث تأثيرها على البنوك الإسلامية، وكما سنتطرق في هذه الدراسة أيضا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومصادر تمويلها واستخداماتها والهيكلة التنظيمية، وكذلك إلقاء الضوء على مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وأنواعها وأثارها على اقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الجزائري.

فقد تأثرت البنوك عامة سلبا بهذه الأزمة في حين أبدت البنوك الإسلامية ردود أفعال اقتصادية إيجابية جعلها متميزة، وكان تأثير الأزمة تأثيرا طفيفا وثانويا، بل إن الكثير من غير المسلمين حاولوا تعاملاتهم المالية صوب البنوك الإسلامية نظرا لاضطرابات التي مست النظام البنكي الغربي وشعورهم بأن البنوك الإسلامية هي الملاذ الأخير من هذه الأزمة لكونها تتمتع بمناعة وقائية ضد الأزمات واعتمادها الضوابط الشرعية والأخلاق في الأعمال البنكية الإسلامية.

Résumé

L'intérêt des chercheurs a été augmenté pendant la période de la crise financière mondiale et ses effets sur tous les secteurs économiques, ce qui a poussé les grandes nations qui gèrent le monde financièrement ce laque: (les E.U.A, la grande Bretagne, la Suisse...etc.), à s'intéresser au système des banques Islamique, pour cela, j'ai abordé dans mon étude la crise financière mondiale et ses effets sur les banques islamiques ainsi que les démarches principales tel que l'organisation, le management, et ses différents effets sur L'Economie mondiale en particulier L'Economie Algérienne.

Cela m'a permet de remarquer que le système des banques islamique a eu des effets légers et secondaires, ce qui a poussé la majorité des organismes financières mon musulmans à s'intéresser au système des banques islamiques qui est plus rassurant et a plus de garanties en cas des crises financières probables.

فهرس

الموضوعات

	ملخص البحث
02	مقدمة
	الفصل الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية.
08	مقدمة الفصل
09	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
09	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية و أهدافها
18	المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية
21	المبحث الثاني: مصادر التمويل و استخدامات البنوك الإسلامية
21	المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
25	المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية
27	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية
29	المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ومهامها
29	المطلب الأول: التنظيم الإداري والمحاسبي للبنوك الإسلامية
35	المطلب الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية
37	المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية
41	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

43	مقدمة الفصل
44	المبحث الثالث: ماهية الأزمة المالية
44	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية ومراحلها
50	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية
52	المطلب الثالث: أنواع الأزمات
55	المبحث الثاني: التأسيس النظري للرهن العقاري لسنة 2008
55	المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008
57	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
62	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008
64	المبحث الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري
64	المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري تحت تأثير الأزمة
69	المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على اقتصاد الجزائري
73	المطلب الثالث: سياسة مواجهة الجزائر للأزمة المالية 2008
79	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008.
81	مقدمة الفصل

82	المبحث الأول: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمة المالية العالمية 2008
82	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي
83	المطلب الثاني: خصائص التمويل البنكي الإسلامي
84	المطلب الثالث: فعالية الاستراتيجية التمويلية الإسلامية في مواجهة الأزمة
88	المبحث الثاني: الأزمة المالية من المنظور الإسلامي
88	المطلب الأول: تشخيص الأزمة من المنظور الإسلامي
90	المطلب الثاني: آثار الأزمة على البنوك الإسلامية
96	المبحث الثالث: سبل علاج الأزمة من المنظور الإسلامي
96	المطلب الأول: علاج الأزمة في إطار المنظومة الإسلامية
100	المطلب الثاني: معالم تخطي الأزمة المالية في ميزان الاقتصاد الإسلامي
102	خاتمة الفصل
104	خاتمة.
108	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
56	الدول المتأثرة بالأوراق المالية الأمريكية الخاصة بالرهن العقاري	01
72	الصادرات واستهلاك البترول في الجزائر 2002 و 2007	02

قائمة الجداول والأشكال

2- فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
14	أنواع البنوك الإسلامية	01
15	الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية	02
33	نموذج الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي	03
46	العناصر الأساسية للأزمة	04
47	مراحل الأزمة المالية كما يراها FINK	05
50	مراحل الأزمة المالية	06
61	أسباب الأزمة المالية العالمية 2008	07

فهرس الآيات القرآنية:

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
وأحل الله... الربا	البقرة	275	18
يا أيها... مؤمنين	البقرة	278	18
وأنفقوا... مستخلفين	الحديد	07	18
ويستخلفكم... تعلمون	الأعراف	129	18
ولا تؤتوا... أموالكم	النساء	05	19
وإن كان... إلى ميسرة	البقرة	280	20
إنما الصدقات... عليم حكيم	الحديد	11	20
من ذا الذي... أجرا كريم	التوبة	60	20
يا أيها الذين... تفلحون	آل عمران	130	83
ليس عليكم... من زيكم	البقرة	198	86
يا أيها الذين... نادمين	الحجرات	06	89
وإن ذو عسرة... كنتم تعلمون	البقرة	208	90
وأحل الله... خالدون	البقرة	275	96
ويحل... الخبائث	الأعراف	157	99

فهرس الأحاديث النبوية:

الصفحة	الحديث
13	من أحياء... ظالم الحق
13	من أعمار... أحق بها
84	بيع... بالكالي
84	لا تبع... تملك
86	اتجروا في... الزكاة

مقدمة

لقد شهد العالم منذ القدم عدة أزمات مالية، ولعل أهمها الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية في الدول النامية تارة، وفي المتقدمة تارة أخرى، كل هذه الأزمات كانت تختلف ظاهريا من حيث الأسباب التي أدت إليها، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومنها يبدأ الانهيار، وهي ظهور مديونية كبيرة تفوق طاقة الاقتصاد، وهو ما حدث فعلا في سوق الرهن العقاري الأمريكي، التي كانت بداية لأزمة 2008، أين شهد العالم أزمة مالية بدأت في الاقتصاد الأمريكي لتنتشر بعدها إلى باقي الاقتصاد العالمي.

ومنذ شهر سبتمبر 2008 يعاني الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة التي تعتبر من أسوأ الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد منذ الكساد العظيم بل الأخطر في تاريخ الأزمات المالية خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال. إلا أن خطورة هذه الأزمة لم تتوقف على أزمة الرهونات العقارية فقط بل كانت أيضا أزمة تعاملات لا أخلاقية، كما أوضحت الوجه المتوحش للرأسمالية، وبينت مدى هشاشة النظام الاقتصادي والمالي وضعف قواعد الرقابة على العمليات المالية والبنكية، وبما أن الجزائر جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فقد تأثرت سلبا بالأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي واقتصاديات العالم التي أحدثت هلعاً وسط المستثمرين وأصحاب المال. وهكذا انعكس إفلاس البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية على مستقبل الاقتصاد العالمي، حيث امتدت تأثيرات هذه الأزمة حتى على البنوك الإسلامية لكن ليس بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية.

وهنا تمكنت البنوك الإسلامية من إثبات جدارتها في أوج الأزمة المالية الحديثة والصمود، وفي الوقت التي تهاوت فيه أعرق وأكبر المصارف الرأسمالية في ظرف وجيز، على غرار بنك "ليمان براذرز" وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا راجع للجوانب الإيجابية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية والتي تجعل تأثير الأزمة المالية الراهنة عليها محدودا.

ومن خلال هذه الأحداث وجد الطرح الإسلامي الذي يحظى بصد واسع كبديل أو حل أساسي لتقديم علاج يخرج الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة، لكون هذه البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة تعمل على منع التعامل بالمشتقات المالية والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والمصداقية.

في خضم الأزمة المالية العالمية، تعيش البنوك الإسلامية اليوم أفضل حالاتها في ظل نمو الطلب على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تستبعد الربا والغرر والتعدي على أموال الناس. وخاصة

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي بينت مدى هشاشة الاقتصاد الرأسمالي الربوي والذي جعل من الدول الإسلامية والغير الإسلامية على حد سواء تتجه نحو الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية.

الإشكالية المطروحة:

من خلال ما سبق، فإن الإشكالية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008 ؟

ولإحاطة أكثر بهذا الموضوع، سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأزمة المالية الراهنة؟ وما هي أسبابها؟
- ما هي قنوات انتقال أزمة الرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية؟
- هل تأثرت البنوك الإسلامية بالأزمة؟
- هل يمكن أن يكون للتمويل الإسلامي دور في معالجة الأزمة؟
- كيف يمكن حل هذه الأزمة من المنظور الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الرهون العقارية أهم سبب لحدوث الأزمة، هو تجاوز البنوك العالمية في منح الائتمان دون ضوابط.
- تكمن جذور أزمة الرهن العقاري في الإفراط بالاستثمارات المالية دون أن يقابل ذلك تطورا في الاقتصاد الحقيقي كما أن غياب الموضوعية والشفافية وغياب رقابة الدولة على المؤسسات والأسواق المالية، كان هو الآخر من مسببات الدولة.
- إن البنوك الإسلامية قد تأثرت بالأزمة بدرجات مختلفة فيما بينها.
- ساهمت الأزمة المالية العالمية في اتساع نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيل أداء صيغ التمويل الإسلامي.

- الحل الدائم للأزمة يدرج ضمن النظام الاقتصادي الإسلامي.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد جاء اختياري لموضوع هذه الدراسة لأهمية الموضوع بالإضافة لعدة أسباب، نذكر منها:

- التعرف أكثر بالبنوك الإسلامية.
- خطورة الأزمات المالية وخاصة أزمة الرهن العقاري التي مازال العالم إلى يومنا الحالي يعيشها، تجعلنا نحاول البحث على مدى تأثيرها على البنوك الإسلامية ومن ثم محاولة الوصول إلى تقديم آليات علاجها من المنظور الإسلامي.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها على اقتصاديات العالم تعد أحد أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين بسبب إتاحتها فرصة التوسع والتنوع والخروج منها، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على البنوك الإسلامية ومدى تأثيرها بالأزمة الرهن العقاري وكذا قدرتها على مواجهة هذه الأزمات المالية التي تمس الاقتصاد العالمي.

أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بكل جوانب البنوك الإسلامية، من أجل التعرف عليها أكثر، من حيث الخدمات التي تقدمها لربائنها واستثمار أموالهم، وهذا حتى يصبح الجميع على دراسة بعمل هذه البنوك.
- تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو موضوع الأزمات المالية، وتحديد أسباب الكامنة وراء حدوثها و استخلاص مراحل تطورها.
- معرفة حقيقة مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008 ومدى صمودها.
- توضيح آليات حل هذه الأزمة من منظور إسلامي.

حدود الدراسة:

نحاول في هذا البحث القيام بتحليل دراسي قائم على تشخيص الأزمة من ناحية إسلامية

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، وعليه فإن المنهج المستخدم كان منهجاً وصفيًا لأنه يمكننا من توضيح جوانب النظرية للموضوع.

دراسات سابقة:

من أهم الدراسات العلمية المرتبطة بالبحث: بن الناصر فاطمة وهي مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، 2009 "تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية".

بلمواز سعاد، مذكرة ماستر في علوم مالية، جامعة تيارت، 2013، 2014 "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية، تحديات العولمة الاستراتيجية ومواجهتها"

بلقاسم زباني، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1994، 1995 "دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر".

عيسى مقلید، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، 2008 "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية".

صعوبات الموضوع:

إن إعداد هذا البحث لم يكن بالأمر الهين وهذا نظرا للصعوبات التي تلقيتها في نقص المادة العلمية أو الدراسات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر.

خطة البحث:

لغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة، فإنه تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول تشكل هيكله وتتناول الجانب النظري له حيث:

خُصص الفصل الأول بتسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية حول البنوك الإسلامية والذي كان الهدف منه إعطاء صورة واضحة وشاملة لماهية البنوك الإسلامية، مصادر التمويل و استخدامات البنوك الإسلامية، ويليه الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ومهامها.

أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة الأزمة المالية لسنة 2008 وسنتطرق من خلاله إلى ماهية الأزمات المالية، التأسيس النظري للرهن العقاري لسنة 2008 وكذلك تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، وأخيرا جاء الفصل الثالث ليعين تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008 وذلك من خلال دراستنا لتمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمة المالية العالمية 2008، الأزمة المالية من المنظور الإسلامي و أخيرا سبل علاج الأزمة من المنظور الإسلامي.

الفصل الأول

أساسيات حول

البنوك الإسلامية

تمهيد

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، ومع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك التجارية وتفردما في الأسواق المالية واتضح هذا التأثير على اقتصاديات الدول.

ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق نشأت البنوك الإسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها ودورها في البناء خدمة الاقتصاد الإسلامي، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية.

وقد عرفت البنوك الإسلامية انتشارا كبيرا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ليتحقق بذلك حلم الكثير من المتعاملين الذين طالما شعروا بحرج من تعاملهم بالفائدة الربوية، كما أصبحت واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والتعامل مع مشكلات العصر التي يواجهها العالم اليوم.

وقد وضع البنك الإسلامي لنفسه منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات غير الإسلامية، حيث يستمد هذا البنك كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتعبئة الفائض الاقتصادي، والموارد النقدية لدى أصحاب الأموال واستثمارها وتوظيفها توظيفا رشيدا، لرفع إنتاجها، وتحقيق أهدافها.

وللتعريف أكثر يمثل هذه البنوك سوف نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مصادر التمويل واستخدامات البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية ومهامها.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، بل أيضا في واقع بعض الشعوب الأخرى، فقد شهدت مع مر العصور تطور ملحوظ وذلك من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها وفقا لمصادر الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية¹

تأسيسا على حرمة الربا وعلى حقيقة إن 'الفائدة' هي عين الربا بعيدا عن "الربح الحلال" وإيماننا باستحالة أن يكون فيما حرمه الله سبحانه شيء لا تقوم به الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه قامت البنكية الإسلامية وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي بالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وابن باديس ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي هي تجربة بنوك الادخار المحلية بمركز "ميت غمر" التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر سنة 1963م والتي اشرف على تنفيذها الدكتور احمد النجار إلا أنها انتهت عام 1967م ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة.

وفي السبعينات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقية واقعية وأخذت عملية إنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام. فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1981م الذي لا يتعامل بالربا أخذا أو عطاء وفي سنة 1983م نوقشت الجوانب النظرية والعلنية لإقامة البنوك الإسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وذلك في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية وانتهى الاجتماع بضرورة تنفيذ وقبول هذه الفكرة.

¹ - شهاب أحمد سعيد العززي: "إدارة البنوك الإسلامية"، ط1، دار النفائس، عمان، 2012، ص- ص: 12- 13.

وفي سنة 1985م تم إنشاء بنكان إسلاميان الأول البنك الإسلامي للتنمية بجدة تم افتتاحه بصفة رسمية كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مع الاهتمام بتمويل مشروعات الهياكل الأساسية ودعم البنية الاجتماعية للدول الأعضاء.¹

والبنك الثاني "بنك دبي الإسلامي" أنشئ كأول بنك إسلامي خاص ولقد ورد بالتعريف عنه مايلي "فالبنك الإسلامي ما أنشئ لهدف مادي فحسب وإنما بغرض رفع الحرج عن المسلمين وتطبيق ومبدأ الشريعة في مجال المعاملات وتبعه في سنة 1977 بينك التمويل الكويتي وبنك فيصل السوداني وبنك فيصل المصري وظهر أيضا الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 بمكة المكرمة ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في سنة 1978 وانطلاقا من 1980 ظهرت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية من البنوك الإسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم²، وهكذا ازداد عدد البنوك إلى أن بلغ عددها إلى أكثر من 180 بنك منتشر في كل القارات الاستثمار المنتشرة حول العالم وهكذا ازداد عدد البنوك إلى أن بلغ عددها إلى أكثر من 180 بنك منتشر في كل القارات تقريبا مع نهاية العام 1999 كما تشير الإحصائيات الصادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2004 بأنه قد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم 284 بنكا إسلاميا بحجم أعمال يزيد عن 241 مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك فان تطور العمل البنكي سمح بافتتاح فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك التجارية وأيضا البنوك العالمية الكبرى لقبول ودائع الراغبين في هذا النوع من التعامل حيث هناك أكثر من 300 بنك تقليدي يقدم خدمات بنكية إسلامية، و لقد سلك هذا التطور مجالا آخر حيث قامت بعض الدول الإسلامية التي أسلمت كافة وحدات الحياة البنكي فيها وأصبحت هذه الأخيرة لا تتعامل مع الفائدة الربوية مثل السودان وباكستان وإيران... الخ³.

¹ - شهاب احمد سعيد العززي: مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² - عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف: "الأسواق والمؤسسات المالية"، د.ط، دار الجامعة، مصر، 2004، ص: 53.

³ - محمد حسني صوان: "أساسيات الاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار المنهاج للنشر، الأردن، 2004، ص: 87.

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

لقد تعرض العديد من الكتاب والمفكرين لتعريف البنوك الإسلامية فكانت هناك جملة من المفاهيم نذكر منها:

- 1- البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية¹.
- 2- كما يعرف على انه منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتميئته وإتاحة الفرص الموازية لها للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام².
- 3- هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر التمويل، والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية³.

إذن من خلال التعاريف السابقة للبنوك الإسلامية يمكن صياغة تعريف خاص بالبنوك الإسلامية والمتمثل في:

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية غير ربوية تبنى قواعده وأسس عمله على العقيدة الإسلامية، يقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي⁴.

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لا تتعامل بالربا.
- ✓ تلتزم بتطبيق قواعد الشريعة في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها.
- ✓ الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية تحقيق المصلحة الاجتماعية.

¹ - شهاب احمد سعيد العززي: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² - حيدر يونس الموسوي: "المصاريف الإسلامية، أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية"، ط1، دار البازوري العلمية، عمان، 2011، ص: 27.

³ - محمود سحنون: "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003، ص: 96.

⁴ - بن إبراهيم الغالي: "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية"، ط1، عمان، 2012، ص: 19.

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية وأهدافها

أولاً: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية كما يمكن تقسيمها وفقاً لعدة أسس هي:

أولاً: وفقاً للنظام الجغرافي

ويتعلق بالنظام الجغرافي الذي يمتد إليه النشاط البنكي وهي كالتالي:

أ. بنوك إسلامية محلية: وهي البنوك التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس في نشاطها.

ب. بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي البنوك التي تمتد دائرة نشاطها إلى الخارج النطاق

المحلي أما عن طريق إقامة علاقات مع البنوك الأخرى أو إقامة مكاتب تمثيل خارجية أو عن طريق فتح فروع للبنك في الدول الخارجية.

ثانياً: وفقاً للعملاء مع البنك

يتم تقسيم البنك على هذا الأساس إلى نوعين:

أ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي البنوك التي تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة أو العمليات البنكية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة¹.

¹ - بن الناصر فاطمة: "تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2008-2009، ص: 24.

ب- بنوك إسلامية غير عادية: وهي التي تقدم خدماتها للدولة والبنوك الإسلامية، وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبعيين أو معنويين بل تقدم خدمات إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: تبعاً للمجال الوظيفي للبنوك الإسلامية

يمكن تصنيفها إلى

أ. بنوك إسلامية صناعية: هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية¹، وهي عبارة عن وظيفة تحتاج إليها أغلبية الدول الإسلامية².

ب. بنوك إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها وتقديم خدمات بنكية.

ج. بنوك إسلامية زراعية: هي التي يغلب على توظيفها النشاط الزراعي. استرشاداً بتعاليم الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قوله: «من أحيا أرضاً³، موتاً فهي له وليس لعرق ظالم حق»⁴، وقوله (صلى الله عليه وسلم) «من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها»⁵.

¹ - بن الناصر فاطمة: مرجع سبق ذكره، ص: 24.

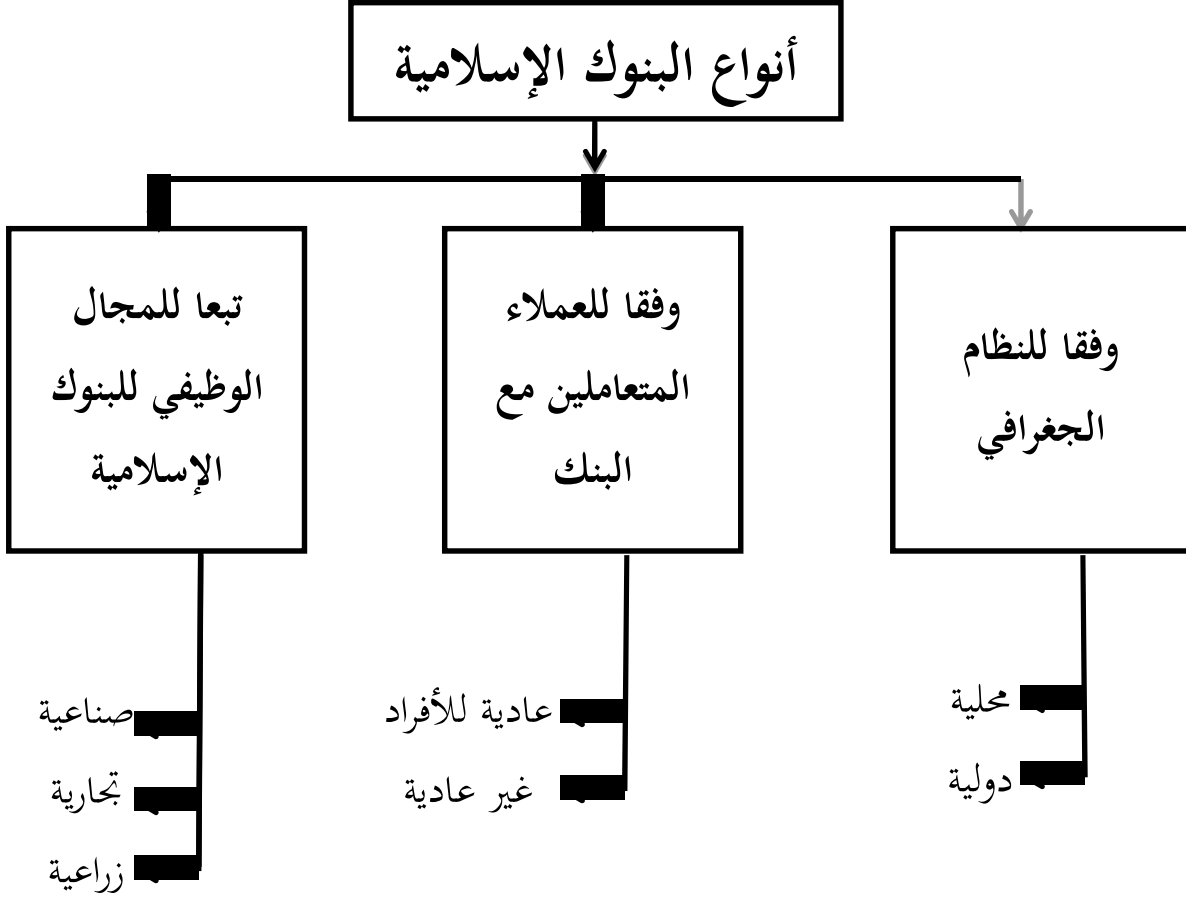
² - رابح حدة: "دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، ط1، ايتراك، القاهرة، 2009، ص: 223.

³ - أرضا: هي الأرض التي لا مالك لها، ولا تنفع بها بغرض أو زرع أو بناء، وتشرف الدولة على هذه الأراضي، بحكم الولاية العامة التي تمارسها على المسلمين جميعاً.

⁴ - حديث رواه الملك.

⁵ - حديث رواه البخاري.

الشكل رقم 01/01 يوضح أنواع البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على المعطيات السابقة.

ثانياً: أهداف البنوك الإسلامية¹

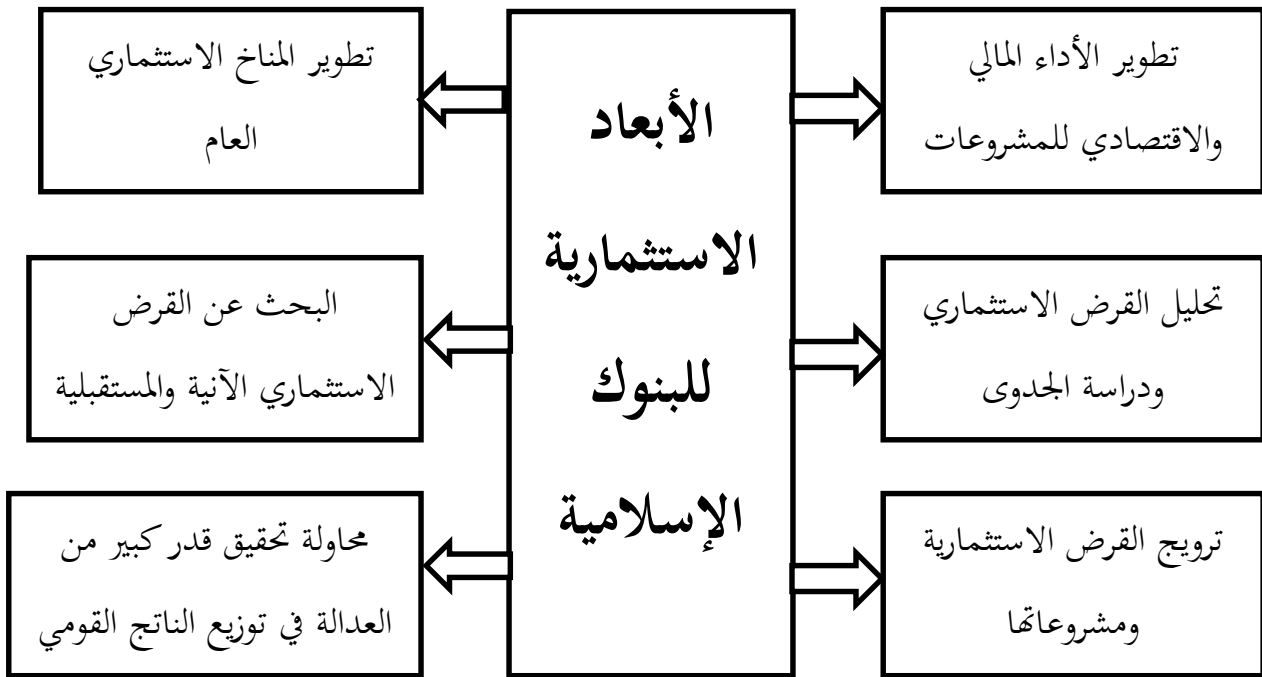
لكي يتمكن البنك الإسلامي من تحقيق أهدافه والقيام بدوره في توظيف المال والجهد وتوجيههما نحو التنمية، ينبغي عليه تحديد جملة من الأهداف ووضع السياسات التي من شأنها تمكنه من أداء رسالته وبلوغ غايته والمتمثلة في:

¹ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 29.

1- الأهداف الاستثمارية

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاداً متكاملة يمكن أن نوضحها من خلال الشكل الآتي:

الشكل 02/01 الأبعاد الاستثمارية للبنوك الإسلامية



المصدر: حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 29.

- وفقاً لهذا الإطار تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية في النواحي الآتية:¹
 - أ. تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
 - ب. تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
 - ج. توفر خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة.
 - د. ترويج المشروعات سواء لحساب الغير البنك الإسلامي ذاته أو المشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.

¹ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 29-30.

هـ. تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.

و. تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة التوزيع الدخول بين أصحاب

عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاج.

2- الأهداف المالية

منها:

أ- جذب الودائع وتنميتها ونشر نوعي الادخار الاستثماري بين أفراد المجتمع.

ب- استثمار الأموال بوجود العديد من صيغ الاستثمار الشريعة التي يمكن استخدامها لتحقيق

التنمية الاجتماعية.

ج- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح يضمن للبنك الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة

في السوق البنكي.

3- الأهداف الخاصة بالمتعاملين

للمتعاملين مع البنك الشرعي الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي

على النحو التالي:

أ- تقديم الخدمات البنكية متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

ب- توفير التمويل للمستثمرين عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة أو

قيام بها مباشرة في الأسواق المحلية الإقليمية الدولية.

ج- توفير الأمان للمودعين وتعزيز الثقة للمتعاملين مع البنك¹.

¹ - محمد سليم وهبه، كمال حسين كلاكش: "المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، ط1، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات، بيروت، 2011، ص-ص: 12-19.

4- أهداف ابتكارية

منها:

- أ- ابتكار صيغ للتمويل لمواجهة منافسة للبنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين
- ب- ابتكار وتطوير الخدمات البنكية¹.

5- أهداف داخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

- أ- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم وإدارة العمل البنكي الإسلامي الصحيح ومواكبة تطورات العمل البنكي.
- ب- العمل على تعزيز أداء البنكي من أجل دعم نمو البنك وتوسعه المستمر.
- ج- توسيع رقعة نشاطات البنك جغرافيا واجتماعيا بين فئات المجتمع².

6- أهداف اجتماعية

أهمها:

- أ- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين.
- ب- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.
- ج- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى الرفاهية الأمة وصلاحها³.

¹ - محمد سليم وهبه، كمال حسين كلاكش: مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² - محمد الطاهر الهاشمي: "المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ط1، جامعة 7 أكتوبر، بنغازي، 2010، ص: 149.

³ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 32.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية

هناك خصائص أساسية تميز البنك الإسلامي عن غيره ومن أهم هذه الخصائص نذكر:

1- استبعاد التعامل بالفائدة (الربا):¹

تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيس للبنك الإسلامي وبدونها يصبح مثل البنوك التقليدية، وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا بكل أشكالها وشدد العقوبة عليها، مصدقا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾²، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾³ ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للبنك الإسلامي ووجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي وتضيف على أنشطته دوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق ربح فقط.

2- الطابع العقائدي للبنك الإسلامي:

هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي وباعتبار أن الدين الإسلامي جاء لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإنها تخضع البنوك الإسلامية للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال لله، وأن الإنسان مستخلفا فيه⁴، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلْنَاكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ﴾⁵، وكذلك قوله: ﴿وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرْ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾⁶.

¹ - أحمد سليمان حسانه: "المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل- تحديات عولمة استراتيجية مواجهتها"، ط1، عالم الكتب حديث، عمان، 2008، ص: 62.

² - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 275.

³ - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 278.

⁴ - بلمواز سعاد: "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية - تحديات العولمة استراتيجية مواجهتها"، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014، ص: 25.

⁵ - القرآن الكريم: سورة الحديد، الآية: 7.

⁶ - القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية: 129.

3- تجميع الأموال المعطلة إلى مجال الاستثمار:

لقد كان من أهم أسباب إنشاء البنوك لحل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع البنوك التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المحمّدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك وقد تمكنت هذه البنوك والمؤسسات من تولى الزيادة في هذا المجال من خلال تجميع الفائض من الأموال المحمّدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة تجارية كانت أو صناعية أو زراعية ومن ذلك قد تحققت نجاحا باهرا في تحريكها وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين.

4- تسيير وتنشيط حركة التبادل بين الدول:

وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخيرات فيما بينها وهذه خاصية قد تتميز بها البنوك التقليدية إلا أن البنوك الإسلامية لا تجلب ويالات الربا مع تسهيل هذه الحركة.

5- حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال:

لكي تتم إدارة أعمال البنك بالشكل الذي يضمن السير وفق متطلبات وقواعد العمل الشرعي، تجتهد إدارة البنك في توظيف الكوادر البشرية التي ستوكل إليهم مهام إدارة وتوجيه الأموال، بأن يكونوا مؤهلين لذلك من حيث الأمانة والقدرة¹. امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾².

6- ربط التنمية الاقتصادية بالتكافل والتنمية الاجتماعية:³

بجانب ما يقدمه البنك الإسلامي من خدمات اقتصادية، ودعوته إلى تنمية الوعي الادخاري والحث على الإنفاق والتوسط في الاستهلاك، ومنع الاكتناز، فإنه يسعى للإسهام في تنمية روح التعاون والتكافل الاجتماعي من أجل النهوض بالمجتمع وتقدمه.

¹ حسين محمد سمحان، ومحمود حسين الوادي: "المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية"، د.ط، دار الميسرة، عمان، ص: 46.

² القرآن الكريم: سورة النساء، الآية: 5.

³ محمد الطاهر الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص: 151.

وتتمثل رسالته الاجتماعية في:

أ- تقديم العون والمساعدة للمتعاملين معه: امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾¹.

ب- القرض الحسن: هو قرض بدون فوائد ربوية يمنحها البنك لفئات معينة وفي حدود معينة لغايات إنسانية لقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾².

ج- توزيع الزكاة في مصارفها الشرعية: يقوم البنك بتجميع الزكاة من مال المساهمين والمتعاملين الراغبين في توجيهها إلى صندوق الزكاة لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾³.

د- الإسهام في المشروعات الاجتماعية: ويقصد بالمشروعات الاجتماعية هي التي لا يكون الهدف من إنشائها تحقيق الربح المادي، وأن يقوم بتقديم القروض الحسنة لها لتواصل مسيرتها الاجتماعية في محيطها⁴.

¹ - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 280.

² - القرآن الكريم: سورة الحديد، الآية: 11.

³ - القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية: 60.

⁴ - محمد الطاهر الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 152-153.

المبحث الثاني: مصادر التمويل واستخدامات البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية بتقديم مختلف الخدمات للمتعاملين معها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، كما أنها لا تختلف عن البنوك التقليدية في مصادر تمويلها، إنما تسعى البنوك الإسلامية أن تتميز عن البنوك التقليدية في تحديد الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال، ومصادر الأموال في البنوك الإسلامية تنقسم إلى داخلية (ذاتية) وأخرى خارجية (غير ذاتية).

أولاً: مصادر داخلية أو ذاتية

وهذه المصادر تنقسم إلى:

- 1- رأس المال المدفوع: يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ويشكل جانباً أساسياً في جملة موارده، حيث أن البنك الإسلامي لا يمكنه الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على جانب الأكبر من موارده¹.
- 2- الاحتياطات: وتنقسم الاحتياطات إلى²:

أ- الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزءاً من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

ب- الاحتياطي الاختياري: وهذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونياً (غير إجباري) ولا تعاقدية بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك،

¹ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² - رابح حدة: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 231-232.

ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحقق توزيعه كلياً أو جزئياً على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

ج- احتياطات خاصة: وتمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح الصافية السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك أو بهدف التوسع في النشاط أو لتقوية مركز البنك المالي ومواجهة المخاطر التي قد تعرض لها.

3- الأرباح المحتجزة أو الدورية: يصطلح عليها الأرباح غير الموزعة أو الأرباح المرحلة ويحدده النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية ويمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس المال البنك بما يدعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة.

4- المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، ولا تمثل المخصصات حقاً من حقوق الملكية لأنها تعتبر بكلفة أو إنفاقاً لم بصرف بعد، ويعد مخصص عمليات الاستثمار أهم المخصصات بالبنك الإسلامي¹.

ثانياً: المصادر الخارجية أو غير ذاتية

وهذه المصادر تنقسم بدورها على الأقسام التالي:²

1- ودائع تحت الطلب: وتسمى أيضاً بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع، وهي بدورها لا تشارك بأي نسبة في أرباح الاستثمار ولا تتحمل أي مخاطر، وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية الآتي:

أ- لا تستحق هذه الودائع أية أرباح ولا تتحمل أي خسائر.

ب- يضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة.

¹ - محمد الطاهر الهاشمي: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 161، 162.

² - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 39.

ج- يفوض المودع البنك بحرية التصرف بالوديعة مادام ضامنا لها.

د- للمودع حرية سحب جزء أو كامل قيمة الوديعة متى شاء.

هـ- للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسوية التزاماته المادية.

و- لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكبر من قيمة رصيد الوديعة كما أن البنوك الإسلامية تعتبر الودائع تحت الطلب بمثابة قروض حسنة (بدون مقابل) يقدمها للعميل للبنك مما قد سهم إلى حد معين في حل مشكلة السيولة لديها.

2- الودائع الادخارية: ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها وتوقع معهم عقدا للمضاربة.

ويكون البنك في هذه الحالة المضارب والمودعون هم أرباب المال، وقد تكون المضاربة مطلقة مثلما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر التوفير إذ يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به، وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثماره وتشغيل أمواله والمضاربة فيها ويحصل العميل على عائد ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها¹.

3- ودائع الاستثمار: إن مثل هذه الودائع يرغب أصحابها في أن تستمر في مشروعات تنطوي على مخاطر، وأن الخسارة يمكن أن تكون نتيجة الأنشطة الاستثمارية، إلا أن احتمال الخسارة يقل إلى أدنى نسبة، وهذا بسبب تنوع استثمار البنك وانتقائه الحريص للمشاريع والإشراف عليها من بعد ذلك ومراقبتها².

¹ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² - جمال لعمارة: "المصارف الإسلامية"، إدارة النبأ، بسكرة، 1996، ص: 65.

- من الملاحظ أن البنك الإسلامي لا يقدم أي ضمان على القيمة الحالية للوديعة الاستثمارية كما أنه لا يدفع عائد ثابت عليها، بل يعاملها حسب نتيجة الاستثمار والنسب المتفق عليها مع المودع مسبقاً وبالتالي تحقق الوديعة الاستثمارية إما ربح فتكون زيادة على القيمة الاسمية (الربح - الخدمات البنكية)، أما خسارة فتتقصر القيمة الاسمية للوديعة الاستثمارية بمقدار الربح والخدمات البنكية¹.

4- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقاً من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائداً غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائد.

5- شهادات الإيداع: تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتراوح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

6- صناديق الاستثمار: تمثل صناديق الاستثمار أوعية استثمارية تلي متطلبات المودعين في استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية مما يحقق لهم عوائد مجزية، ويقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية والدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقاً يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم البنك بأخذ نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل إحدى الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين².

7- وحدات الثقة: وتعد هذه الخدمة من خدمات البنكية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالاً استثمارياً مهماً ويتم من خلالها جمع مدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير إيداعية يتم توظيفها في مجالات

¹ - جمال عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

² - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 40 - 44.

أسواق الأوراق المالية ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال، وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.

8- صكوك الاستثمار: وتعرف صكوك الاستثمار على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله وقد خضت كثير من الدول الإسلامية خطوات كبيرة في إصدار صكوك الاستثمار الشرعية بأشكالها المختلفة ومن أشهر هذه تجارب: التجربة التركية والتجربة الماليزية والتجربة البحرينية¹.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

هناك العديد من أوجه التوظيف للموارد (المصادر) السابقة نذكر منها:

أولاً- في مجال الاستثمار:

حيث يقوم البنك باستثمار أمواله وأموال المودعين كما يلي:

- 1- شراء السلع والمنتجات الجاهزة أو الموارد بقصد تأجيرها أو بيعها نقداً أو على أقساط، والبيع بالمراجحة أو السلم والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير والتخليص على السلع وتخزينها.
- 2- القيام بالاستثمار بالمشاركة أو المضاربة في كافة المشاريع التجارية والصناعية والزراعية.
- 3- الاتجار بالمعادن النفيسة وفي بعض الأسهم وفي العملات الأجنبية في حدود الشريعة الإسلامية.
- 4- القيام بكافة دراسات الجدوى الاقتصادية لاكتشاف فرص الاستثمار المتاحة للبنك وللغير².

¹ - حيدر يونس الموسوي: مرجع سبق ذكره، ص: 44.

² - رايس حدة: مرجع سبق ذكره، ص: 235.

ثانياً- في مجال الخدمات المصرفية:

حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يقدم خدمات مصرفية مختلفة مقابل عمولة أو سمسة مثل:

- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها مع التفويض بالاستثمار حسب طلب العميل.
- 2- تحصيل الشيكات لحساب العملاء مقابل عمولة وكذلك تحصيل الكمبيالات مقابل عمولة.
- 3- تحويل الأموال من بنك أجنبي نفس الدولة أو في دولة أخرى بموجب شيكات أو حوالات وأوامر دفع للمرسلين بالخارج مقابل عمولة معينة.
- 4- تقديم خطابات الضمان (الكفالات) وقبول رهن لهذه العملية.
- 5- فتح اعتمادات سواء لتنفيذ عمليات مشاركة أو مريحة أو مضاربة خاصة بالعملاء مقابل عمولة.
- 6- شراء وحفظ الأوراق المالية (الأسهم) الخاصة بالعملاء وتحصيل مجموع أرباح وإصدار الأسهم لحساب الشركات مقابل عمولة وحفظ المعادن الثمينة للعملاء.

ثالثاً- في مجال التكافل الاجتماعي:

وتشمل ما يلي:

- 1- جمع حصيلة الزكاة المشروعة على رأس مال البنك والمبالغ المودعة من العملاء وتوزيعها طبقاً لمصالحها الشرعية.
- 2- إنشاء صناديق تعاونية للتأمين ضد المخاطر.
- 3- منح القروض الاجتماعية بدون فوائد (القرض الحسن)¹.

¹ - رابح حدة: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 235، 236.

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

لا تختلف وظائف البنوك الإسلامية عن وظائف البنوك التقليدية إلا في عدم استعمالها للفائدة الربوية، حيث تتمثل وظائفها في:

أولاً- قبول ودائع بعيدا عن الفائدة:

ومن أهم هذه الودائع نجد ما يلي:

1- ودائع تحت الطلب: ويتم فيها استعمال الشيكات.

2- الودائع الاستثمارية: وهي ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة سنة أو أكثر أو بصورة مستمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الاستثمارية.

3- الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بسحبها عند الطلب، كما يمكن لهذه الودائع أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية¹.

ثانياً- إصدار سندات القارضة:

1- سندات القارضة المشتركة: هي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة على أساس المشاركة في ناتج الأرباح المحققة سنويا حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدى، وهي في العادة نسبة من مجموع الأرباح الاستثمارية لكل سنة تالية للسنة التي تطرح فيها للاكتتاب وتكون هذه الفترة محددة لا تتجاوز عشرة (10) سنوات².

2- سندات القارضة المخصصة: تختلف عن سندات القارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض معين، ويتم تصنيفها على ضوء أعمال المشروع أو المشاريع الممول من أموال هذا الإصدار

¹ - فؤاد توفيق ياسين، وأحمد عبد الله: "المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية"، د. ط، دار البازوري العلمية، عمان، 1996، ص: 18.

² - فلاح حسن الحسيني، ومولى عبد الرحمان الدويري: "إدارة البنوك"، ط2، دار وائل، الأردن، 2003، ص: 11

في كل حالة على حدى، ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس الإدارة للبنك ويكون المشروع حساب دخل مستقل عن سائر إيرادات البنك.

ثالثاً- استثمار الأموال:

تشكل الوظيفة الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية¹.

رابعاً- تأدية الخدمات البنكية بصفة عامة:

تمثل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية بصفة عامة فيما يلي:

- ✓ عمليات الشيكات عن طريق المقاصة.
- ✓ إجراء حولات بأنواعها، وبيع العملات الأجنبية وشرائها.
- ✓ تحصيل الكمبيالات عن العملاء.
- ✓ إصدار خطابات الضمان والكفالات.
- ✓ إصدار الاعتمادات المستندة.
- ✓ تحصيل نيابة عن الغير، حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الغير، كأن يقوم البنك بتحصيل فواتير الكهرباء.
- ✓ قبول الكمبيالات، حيث تقوم البنوك بضمان عملائها لتسهيل التزاماتهم².

¹ - فلاح حسن الحسني، ومولى عبد الرحمان الدويري: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² - فؤاد توفيق ياسين، وأحمد عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص: 18.

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية

البنك الإسلامي كغيره من البنوك الأخرى له هيكل تنظيمي خاص به وهذا الأخير له دور أساسيا في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنك والعلاقات بين مختلف الهياكل من أجل تقديم خدمات تلي حاجات المجتمع، وذلك من خلال صرف موارده في مشروعات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: التنظيم الإداري والمحاسبي للبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تعمل من أجل ضبط وضعيتها من حيث التنظيم الإداري والمحاسبي التي تشرف على تسيير البنك داخليا وخارجيا والتي تنقسم إلى:

أولاً- التنظيم الإداري للبنوك الإسلامية¹

وينقسم هذا التنظيم إلى:

1- الجمعية العمومية:

باعتبار البنوك الإسلامية شكلا من أشكال الشركات المساهمة فيجب أن تعقد فيها جمعية عامة والتي تعد السبيل الذي يمكن المساهمين من المشاركة في تسيير شركاتهم بصفة عامة وهي نوعان جمعية عادية وأخرى غير عادية وبالنظر إلى القوانين والأنظمة الأساسية للبنوك الإسلامية فيما يتعلق بالجمعية العامة نجد أنها تطابق تقريبا ما هو معروف في البنوك التقليدية.

أ- أوقات انعقاد الجمعية العامة.

ب- طلب انعقاد الجمعية العامة.

ج- شروط صحة اجتماع الجمعية العامة.

¹ - عائشة الشرقاوي المالقي: "البنوك الإسلامية، تجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص: 98.

2- مجلس الإدارة:

لكل بنك إسلامي مجلس إدارة على غرار أي بنك تقليدي وان كان يختلف من بنك إلى آخر من حيث التكوين تبعاً لطبيعة البنك عام أو خاص ولقد اقتبست البنوك الإسلامية تنظيم مجلسها الإدارية عن البنك الإسلامي الذي يخضع مجلس إدارته لأعلى سلطة في المؤسسة وهي مجلس المحافظين الذي ينتخب رئيس المجلس الإداري للبنك لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد، يمنع رئيس المجلس الإداري من التصويت في اجتماعات مجلسه إلا في حالة تساوي الأصوات، أو في اجتماعات مجلس المحافظين، ويعتبر الممثل القانوني للبنك. ونجد في بعض المجالس الإدارية للبنوك الإسلامية الحق في الحصول على اختصاصات إضافية تجعلها تقوم بدور الحكم في النزاعات بين المساهمين مثل بنك فيصل الإسلامي.

ويختلف تكوين هذه المجالس من بنك إلى آخر من حيث عدد الأعضاء ومدة الخدمة.

3- المصالح الإدارية:

البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية تتوفر على مصالح إدارية مختلفة تقوم بتطبيق القرارات مجلس الإدارة، وهي تنقسم مبدئياً حسب طبيعة كل بنك، لكنها تركز أساساً على:

أ- مصلحة الاستثمارات:

تدور أعمالها حول وضع سياسة الاستثمار للإشراف على التنفيذ لمشروع محل الدراسة، وتحمل هذه المصلحة عبء عمل البنوك الإسلامية في أكبر جزء منه.

ب- المصلحة القانونية:

مهمتها البحث في كل ما يعترض البنك من المشاكل، وتمثيله أمام المحاكم والترافع باسمه، والنظر في العقود والسندات التي يعمل بها، وصياغتها بالشكل المطلوب إذا فُرد هذه المصلحة لا يختلف عن دورها في البنوك التقليدية¹.

¹ - عائشة الشرقاوي المالقي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 99- 100.

ج- المصلحة المالية:

هي التي تقوم بمسك دفاتر الحسابات، والرقابة على الخزينة وتهيئ حسابات البنك الدورية والسنوية، فضلا عن توجيه البنك نحو مصادر السيولة إن لزم الأمر.

د- المصلحة العمليات والخدمات:

تتلخص وظائفها في الإشراف والرقابة على كل العمليات والخدمات من إيداع، تمويل، ضمان، تحويل وتقديم القروض الحسنة، ووضع القواعد التي تنظم كل ذلك.

هـ- مصلحة البحوث والتخطيط والإحصاء:

تقوم بإعداد برامج سياسة وعمل البنك، وتهيئ الأبحاث في مختلف المجالات التي تهم البنك وتساعد في وضع التقارير السنوية، وتصدر النشرات التي تبين أعمال البنك ونشاطه.

و- مصلحة الزكاة:

يرتكز عملها على جمع الزكاة وتوزيعها، سواء المستحق على البنك أو التي يتلقاها من خارجه.

ي- المصلحة الإدارية:

هي التي تؤطر كل المصالح السابقة الذكر مضافا إليها مصلحة شؤون العاملين التي تحتفظ بملفات العمال وكل ما يتعلق بهم، وتقرر متطلبات البنك في هذا الصدد، كما تشرف على الجانب الاجتماعي والثقافي للمستخدمين، ويدخل اختصاصها أيضا في مراقبة المخازن وشراء لوازم كل المصالح. ويأتي على رأس هذه المصالح كلها المدير العام ونوابه ومساعديه¹.

¹ -عائشة الشرقاوي المالقي: مرجع سبق ذكره، ص: 100.

4-الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية¹:

كما لاحظنا أن البنوك الإسلامية تخضع عموماً في شكلها القانوني لنظام شركات المساهمة، يسمح هذا النظام للمدخرين بالمشاركة في تأسيس البنك إذا أراد ذلك، ويتبع البنك عفي تأسيسه القواعد والإجراءات التي ينص عليها القانون في هذا المجال باستثناء قانون واحد لا تخضع لها والمتمثل في القوانين واللوائح التي تخضع لها البنوك التقليدية ويخضع النظام العام الداخلي للبنوك الإسلامية بصفة عامة لنظام شركات المساهمة.

ففي أعلى الهرم التنظيمي يوجد مجلس الإدارة الذي يعتبر الهيئة العليا للبنك من حيث رسم الأهداف، ووضع السياسة العامة واتخاذ القرارات الهامة وتحديد الاستراتيجية البنك، كما توجد الجمعية العامة للمساهمين والتي أشرنا إليها سابقاً، والتي تنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتمثل المساهمين حسب عدد الأسهم التي يملكونها في البنك.

وتحت هذا المجلس مباشرة توجد الهيئة التنفيذية المتمثلة في المدير العام، الذي يعتبر الهيئة العليا في البنك، وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس الإدارة يساعده في ذلك مستشارون في اختصاصات مختلفة، كما تعمل هيئة المراقبة الشرعية والقانونية على مراقبة وتوجيه نشاط البنك، والتأكد من شريعة عملياته ومطابقتها للشريعة الإسلامية أولاً ولقوانين البلد ثانياً، ويأتي بعد المدير العام للإدارات المركزية وتختص كل واحدة منها بقطاع معين حسب التقييم التالي:

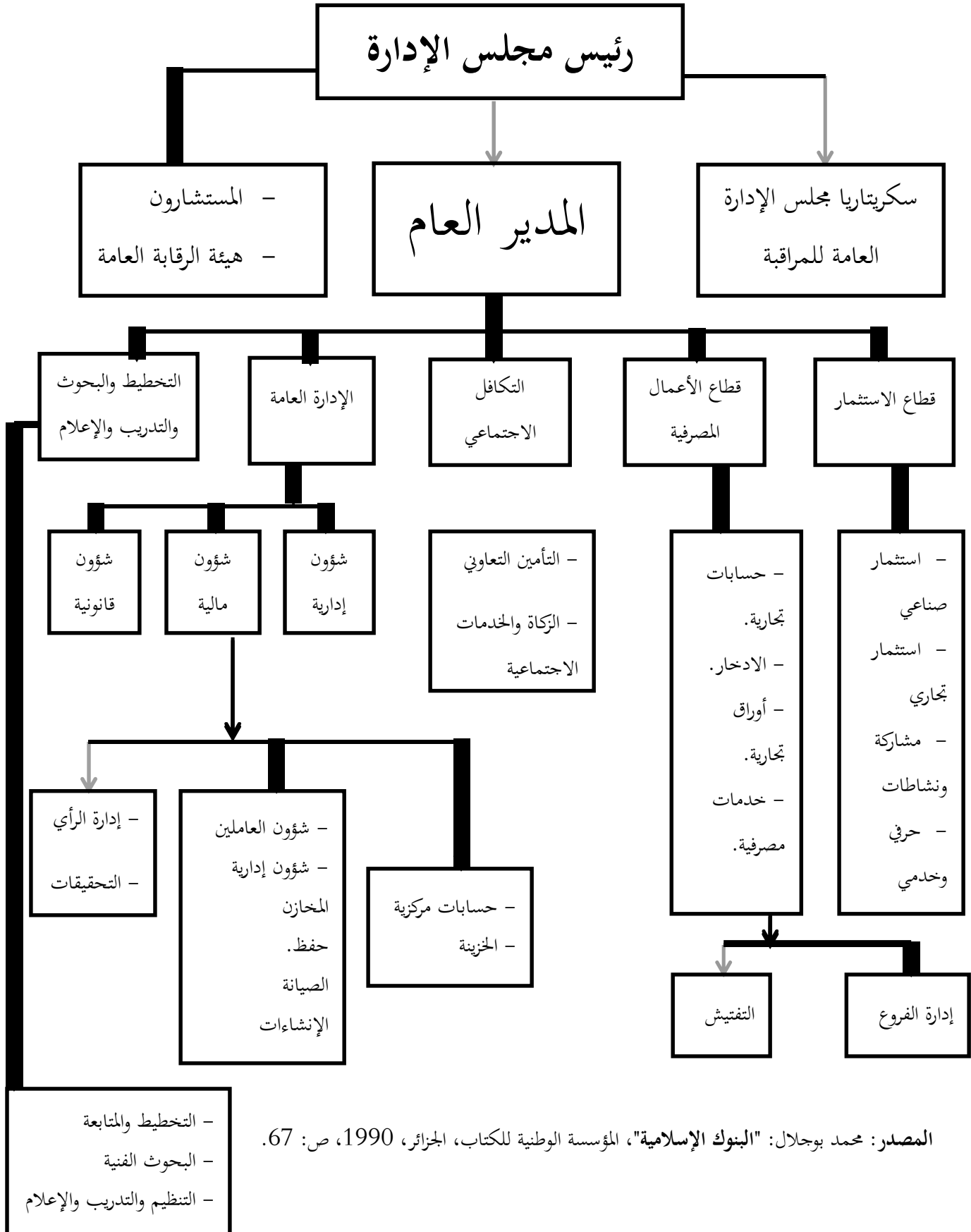
أ- إدارة الاستثمار. ب- إدارة الأعمال المصرفية. ج- إدارة التكافل الاجتماعي. د- الإدارة العامة.

هـ- إدارة التخطيط والبحوث والتدريب والإعلام.

والشكل الآتي يبين ذلك:

¹ - عائشة الشرقاوي المالقي: مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الشكل 03/01: نموذج الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي



ثانياً: التنظيم المحاسبي للبنوك الإسلامية¹

إن تمييز البنوك الإسلامية بعد منحها القروض بفائدة ثابتة محددة من قبل (لأنها تعتبرها ربا محرم)، هو السبب الأساسي لاختلاف تنظيمها المحاسبي عن باقي البنوك التقليدية، ومنه سنحاول عرض خصوصيات المحاسبة في البنوك الإسلامية:

1- الديون:

إذ نظرنا إلى الميزانية البنك الربو نجد أن الديون المتوسطة والطويلة الأجل مسجلة في جانب الخصوم، بينما لا نجد في الميزانية البنك الإسلامي حيث نجد في مكانها حسابات الاستثمار والتوفير للمودعين، لأن البنوك الإسلامية لا تقترض من أجل الاستثمار بل تستثمر أموال المودعين، ولا تعتبر هذه الأموال دينا في ذمتها بل أمانة تقوم باستثمارها لصالح مودعها على أن تقتسم معهم الربح والخسارة إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية وجود حساب ديون في خصوم ميزانية البنوك في حالات استثنائية مثل: حصول البنك من شركة الأم على قرض حسن إذا تعرض لمشكل مادي طارئ.

2- التمويل:

تعتبر حسابات التمويل في أصول الميزانية من حسابات الهامة حيث تمثل الجزء الأكبر من الأصول، وذلك لأن النشاط الرئيسي للبنوك الإسلامية هو التمويل بمختلف أشكاله، وينقسم حساب التمويل إلى تمويل قصير، متوسط، وطويل المدى، ولكل شكل عدة فروع.

3- الأرباح:

بما أن الفوائد تعد من الربا المحرم شرعا فلا مكان لها في البنوك الإسلامية بل نجد مكانها الأرباح الناتجة عن العمليات المصرفية والخدمات المقدمة إلى الزبائن بالإضافة إلى الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الإسلامية المختلفة.

¹ - حسن بن منصور: "البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، ط1، مطابع عمر قرني، باتنة، 1992، ص- ص: 98، 99.

4- وجود محاسبتين:

تستعمل بعض البنوك الإسلامية نوعين من المحاسبة فالأولى تخصصها للعمليات المصرفية والخدمات، والثانية لعمليات الاستثمار، ولكن المشكل المطروح هو صعوبة توزيع بعض العمليات بين هاتين المحاسبتين نظرا لتشابكها.

5- قيمة الاستثمار:

يتم تحديد مبالغ عمليات الاستثمار والتجارة على أساس قيمتها الحالية في الميزانية عوض استعمال القيمة التاريخية.

6- مشكلة تصنيف المصارف:

إن البنك الإسلامي يقوم باستثمار أموال المودعين من جهة وأموال المساهمين من جهة أخرى، والربح والخسارة يتحملها كل طرف بما قدم من مال. لكن المشكل يطرح في تحديد المصارف خاصة مصارف المودعين، كما تظهر مثلا صعوبة توزيع أجور العمال بين طرفين، هذه المصارف يصعب تحديدها لهذه الأسباب وغيرها تختار البنوك الإسلامية الحل الأسهل وهو مزج بين أموال الطرفين، والمصاريف وبالتالي الأرباح¹.

المطلب الثاني: الرقابة على البنوك الإسلامية

من أجل المحافظة على أموال المودعين كان من الواجب أن تخضع البنوك الإسلامية إلى أنواع متعددة من الرقابة أهمها:

أولا- رقابة البنك المركزي (السلطة النقدية على البنوك الإسلامية):

يربط البنك المركزي بالبنوك الإسلامية علاقات تشير إلى العديد من التساؤلات حول نوعيتها وطبيعتها ومدى تدخل الأول في الثانية، وتأتي الإجابة عن هذه التساؤلات في اختلاف البين بين الأسس

¹ - حسن بن منصور: مرجع سبق ذكره، ص: 49.

ومبادئ البنوك الإسلامية وتلك التي تحمل بها البنوك المركزية وتنقسم أدوات رقابة البنك المركزي تقليدياً إلى وسائل الرقابة على التسيير وأخرى على التمويل بحيث تهدف إلى حماية المودعين وضمان حسن سير العمل البنكي وتهدف الثانية إلى ضبط التمويلات التي تقدمها البنوك وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بطريقتين:

الأولى بالتدخل المباشر عن طريق القروض والثانية بالتدخل الغير المباشر على توزيع القروض بالإضافة إلى وسائل أخرى كالتفتيش والرقابة الميدانية التوجيهات، الاستثمارات التي تدخل تحت ما يسمى بالوسائل الأدبية.

ثانياً- الرقابة الشرعية:

تعتبر الرقابة الشرعية من الأمور الجديدة التي أتت بها البنوك الإسلامية، وهي تمارس من قبل هيئات تعد من جهة جزء من مكونات هياكل التسيير، ومن جهة أخرى سلطة مكلفة بالرقابة، وإن لكل بنك إسلامي هيئة للرقابة الشرعية خاصة به والتي تستمد وجودها من الأنظمة الأساسية لهذا البنك وتشكل مبدئياً من المختصين في الفقه الإسلامي وهناك من زكاهم بمختصين في اقتصاد والبنوك والقانون، ويختلف تشكيل هذه الهيئة إلى آخر إما شكلاً وفي حلتين يتم تعيين أعضائها، إما من طرف الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، ومهام هذه الهيئة ينقسم إلى نوعين:

1- المهام المعنوية:

وتتمثل في اطمئنان المتعاملين مع البنوك الإسلامية وذلك عن طريق حسن التعامل والخلق وتأدية الأمانة إلى أصحابها¹.

¹ - عائشة الشراوي المالقي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 133 - 136

2- المهام العملية:

ومن النظر فيما يعرضه عليها البنك من عقود وأعمال للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، أي أنها تقوم بما يسمى بولاية الإفتاء للبنك¹.

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية

للبنوك الإسلامية دورا فعالا في تنمية المجتمع الإسلامي وتنشيط الاقتصاد بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وبتمثل هذا الدور فيما يلي:

أولا: الدور الاقتصادي²

1-تحقيق التوازن والتضامن الاقتصادي:

إن مبادئ البنوك الإسلامية وطرق معاملاتها المتميزة والمرتكزة أساسا على الربح أو الخسارة تحقق تضامنا وعدلا حقيقيا بين المدخر والمستثمر، كما تحقق تضامنا اقتصاديا بين الطرفين، والحقيقة إن هذا التضامن ثابت على المستوى الجزئي (علاقات فردية). وينتقل ذلك إلى الصعيد الكلي من خلال العلاقات العامة لبين الادخار والاستثمار.

بالإضافة إلى هذا فإن دور البنوك الإسلامية ينتقل من الوساطة المالية بمعناها التقليدي الدال على المتاجرة في الأموال إلى الوساطة الاقتصادية الدالة لربس فقط على الربط الإداري والتقني بين أصحاب الأموال ومستثمريها فحسب بل على الترشيد اللازم للمشاريع عن طريق:

- ❖ بناء الأفراد اقتصاديا أي بمعنى تحفيز الروح الاستثمارية لديهم وبث العمل والحيوية فيهم.
- ❖ خلق الملكيات الفردية وزيادة فرص العمل.
- ❖ دعم ومساندة خطط التنمية المركزية.
- ❖ إحاطة المشاريع بالرقابة للتقليل من الخسارة وتجنب سوء اختيار المشاريع.

¹ - عائشة الشرفاوي المالقي: مرجع سبق ذكره، ص: 136.

² - محمد بوجلال: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 77، 78.

2- تشجيع الاستثمار:

يعتبر البنك الإسلامي مستثمرا، وشريكا في نفس الوقت يجب عليه حفظ الأموال التي وضعت في المشروع، ومن شروط حفظها مراقبة استغلالها، فالبنك الإسلامي يعتبر صلة وصل بين الادخار والاستثمار وهو بنكا للتنمية أكثر نته بنكا للتجارة لأنه يراعي المردودية الجماعية، والمصلحة العامة بدلا من المصلحة الخاصة.

كما أن هذا النوع من البنوك يشجع الاستثمار من خلال تخليه عن سياسة الضمانات الرهيبية التي تقف في سبيل كل من لديه فكرة مجدية لمشروع مريح دون أن تتوفر لديه الضمانات الكافية.

3- تنشيط رؤوس الأموال العاطلة:

إن مقدار الأموال العاطلة في العالم الإسلامي والتي لا تدخل في الدورة المالية عبر البنوك ومؤسسات الادخار تقدر بعشرات ملايين الدولارات، ويرجع السبب الأول والأساسي إلى إخفاق البنوك التقليدية في جذب هذه الأموال، وقد أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها الاستثمارية وإمكانيتها في تسيير الأموال ويمكن القول بأنها تستمر في جذب المدخرات إذا تمكنت من توزيع عوائد تكون على الأقل مساوية لسعر الفائدة السائد في السوق.

4- الاستغلال الأمثل للأموال:

لاشك أن البنوك الإسلامية تعرض عليها مشاريع متنوعة، لذلك وجب عليها دراسة هذه المشاريع واختيار الأفضل المريح، ويجب أن تولي اهتماما خاصا لطبيعة المشاريع حق لا تأخذ منها ما لا تتوفر فيه تجربة غير كافية، وإذا فهي أمام الاختيار الصعب إما مشاريع ذات مردودية كبيرة وبدرجة خطر أكبر أو العكس وهنا تدخل الاعتبارات الشخصية لمدير البنك الإسلامي أو مجلس إدارته فإذا كان مغامرا لا يخاف الخطر فهو يختار الصنف الأول، وإذا كان العكس يختار الصنف الثاني حتى ولو كان الربح قليلا، ويجب عليه إذا دخل في مشروع استثماري¹.

¹ - محمد بوجلال: مرجع سبق ذكره، ص - ص: 78-80.

- إما أن يكون أكبر من 50 بالمئة لكي يضمن البنك لنفسه حرية القرار. غير أن هذا القرار محدود، ومهمة البنوك الإسلامية هي مساعدة وتشجيع المستثمرين الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك الربوية، لهذا فإنه على البنك الإسلامي أن يعمل على تخصيص موارده حتى يتوصل إلى إرضاء المواطنين من جهة وتمويل المشاريع من جهة أخرى.

5- تشجيع التكنل بين الدول العربية والإسلامية:

إن البنوك الإسلامية لها صيغة خاصة فهي ليست مجرد مؤسسات تسعى لتحقيق الربح بغض النظر عن الواقع الذي تعمل فيه وتتعامل معه، ولكنها تؤمن بأن لديها دورا في تنمية عالمها العربي الإسلامي، وهي لا تكتفي بالمساهمة فقط في مواجهة الكوارث بل تساهم في نفقات تعليم الطلبة المسلمين وتسهيل المنح الدراسية لهم، وهي تسعى إلى توزيع الاستخدامات حرصا من المسيرين على الاستعمال الأمثل لأموال المساهمين على حد سواء، وخير مثال على ذلك ما قام به بيت التمويل الكويتي عن طريق توسيع نشاطه في البلاد العربية والإسلامية حيث ساهم بـ 150 مليون دينار إسلامي لاستثمارها في البلاد الإسلامية وفي الوقت الحالي نجد أن للبنك استثمارات في كل من (الأردن، تركيا، العراق، بنغلادش، الجزائر، البحرين... الخ)¹.

ثانيا- الدور الاجتماعي:

إن الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية ممتلئ بالتحديات، فهي تعمل في ظل غياب نظام مالي واقتصادي متكامل، وبذلك فإن قدرتها وحجم الإنجاز الذي يمكن تحقيقه يصبح محدودا، ومرور عقدين تقريبا أو ثلاثة من الزمن لا يعتبر عمرا كافيا لتواجد أسس راسخة للمعاملات البنوك المالية الإسلامية.

وكذلك يمثل ضعف السوق رأس المال الإسلامي وأدواته عائقا آخر، فهناك نقص واضح في اكمال هذا السوق، وخاصة الجانب الثانوي منه، وهو السوق الذي يستطيع البنك من خلاله استغلال فائض والحصول على السيولة اللازمة وقت الحاجة وقد أدى هذا إلى اضطرار البنوك الإسلامية إلى استثمار جزء كبير من سيولتها على شكل مراجعة في الاستثمار السلعي في الأسواق الدولية.

¹ - محمد بوجلال: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 80- 84.

فالإسلام يعتبر النقود وسيلة لتحقيق الهدف، وهناك شقان للدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في هذا المجال:

1- الجانب الاجتماعي هو البحث الذي يتمثل في إنشاء صندوق الزكاة ودراسة الحالات المستحقة لها، وتقديم الدعم للجمعيات التعاونية.

2- الشق الثاني يتمثل في طبيعة الأنشطة الاستثمارية ذات الأثر الاجتماعي فهو يهدف إلى تحقيق مجتمع عادل، وذلك من خلال تدبير وسائل الإنتاج المختلفة بهدف تحويل المعدومين إلى مالكين لوسائل الإنتاج.

كما لا يجب إهمال دور البنك الديني والروحي المتمثل في توجيه المشاريع الاقتصادية الممولة من طرفه وذلك من خلال صرفها عن الحرام من منتوجات وخدمات محرمة مثل: تجارة الخمر، إقامة الملاهي... إلخ¹.

¹ - محمد بوجلال: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 84، 85.

خاتمة:

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل أن البنوك الإسلامية هي عبارة عن وحدات مالية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في إطار الشريعة الإسلامية, هدفها الأساسي هو إقامة حكم لله في المال وجعله وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع, كما تساهم هذه البنوك بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار المعايير الشرعية تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات, وحتى تقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاطها وبفاعلية كاملة يجب أن تتوفر لديها كما هائلا من الموارد المالية النقدية، والتي يتم تحصيلها من مصادر مختلفة.

الفصل الثاني

الأزمة المالية

العالمية لسنة

2008

تمهيد:

يمر الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 م بأزمة مالية غير مسبوقة، وتعتبر هذه الأزمة من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، حيث تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

نتجت هذه الأزمة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جوانب الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة. ولأن هذه الأزمة لم تتحارب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، وارتفاع في معدلات التضخم، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن الأوضاع المستقبلية لهذه الأزمة. ومن خلال تناولنا لهذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- ماهية الأزمة المالية.
- التأسيس النظري لأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 .
- تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية

عرف العالم العديد من الأزمات المالية التي كانت لها آثار على مجمل الاقتصاد العالمي، وهددت الاستقرار الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي للبلدان المعنية، وقد تضاعف عدد الأزمات بشكل مذهل مع نهاية ثمانينات القرن العشرين، كما تغيرت طبيعتها تدريجياً مع تطورات الاقتصاديات، وتعددت أسبابها وأثارها، مما جعلها من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً للدراسة .

المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية ومراحلها

أولاً : مفهوم الأزمة المالية

لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية لكن يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفعالة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد تؤدي إلى انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى¹.

2- إن الأزمات عبارة عن مواقف حرجة وكوارث مالية معينة لها تبعات خطيرة وذلك في ظل عدم معرفة المتسبب في هذه المشكلات والأزمات وكذلك في نقص المعلومات وقلة البيانات وكذلك تزايد الضغوط الداخلية من الموظفين والخارجية من العلماء على هذه المؤسسة عن تلبية الحاجات وتوفير الطلبات للزبائن والعملاء².

¹- Rajam. Ramkishem: "Financial crisis capital Outflows. and policy Responses. Examples form east asia" journal of economic education . . N°1 .Vol38 , p: 92

²- محمد سرور الحريري: "إدارة أزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية"، ط1، دار المستقبل، عمان، 2010، ص: 44

3- تعرف الأزمة بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو مجموعة من الدول والتي أبرز سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في القيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية والدولية¹.

4- وبعد ما أكد على صعوبة ضبط التعريف لمفهوم الأزمة المالية أخذ (D.Lacoue l'abarthe) في كتابه بتعريف مقترح من طرف Echengreen وهو التعريف الذي اعتبره الأكثر دقة ومصداقية والذي يقول إن "الأزمة المالية" هي اضطراب أو اختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بانخفاض معتبر في أسعار الأصول وعدم الملائمة أو عدم القدرة المدنين والوسطاء على الدفع وينتشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي، مثبتا أو مبطلا قدرة الأسواق على تخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بشكل فعال².

- والأزمة كما يراها كثير من الباحثين في كل الأحداث والظروف والتغيرات التي تحدث فجأة، وتصاحبها تهديدات معينة للأوضاع المستقرة الجارية للمجتمع، مع عدم وجود وقت كاف لتجنب أو التعامل مع الأوضاع والظروف الجديدة المنافية للوضع السابق المستقر.

ويلاحظ أن هذا المفهوم للأزمة يتضمن ثلاثة عناصر أساسية خاصة من منظور اتخاذ القرار وهي³:

أ- عنصر المفاجأة Surprise حيث تتصاعد الأحداث على نحو يفاجئ متخذ القرار.

ب- عنصر ضيق الوقت أو ضغط الوقت Time Pressure، بمعنى أن الوقت المتاح بقيد التصرف واتخاذ القرار.

¹ - كمال رزيق: "الجوانب النظرية للأزمة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال"، جامعة البليدة، الجزائر يومي 11/10 نوفمبر، ص: 3.

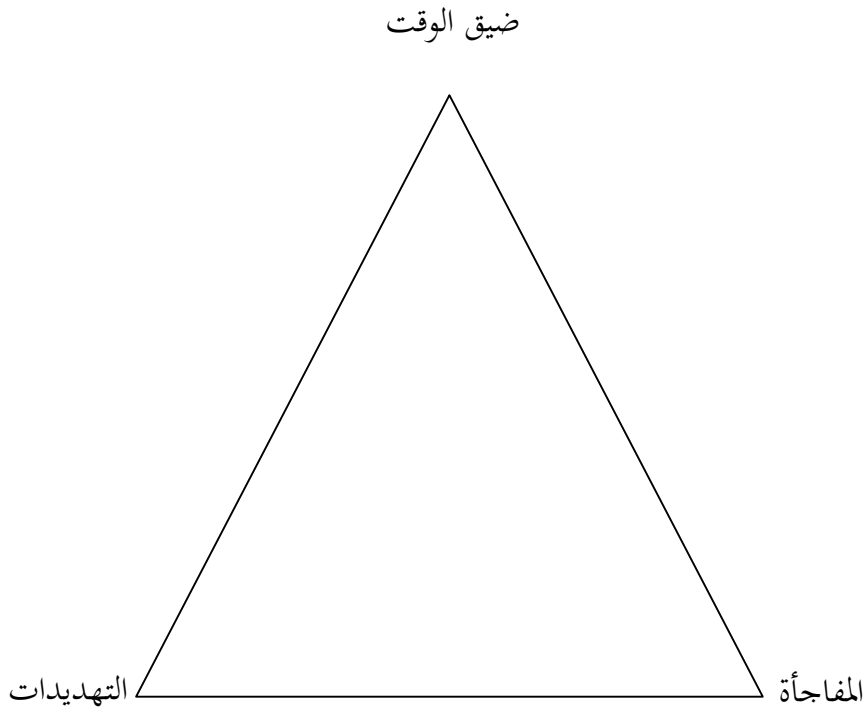
² - D.lacoue l'abarthe "les crises financière et leur propagation international، éd économique، 1992 P 409.

³ - عماد صالح السلام: "إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة"، د.ط، بن دسمال، أبو ظبي، 2002، ص-ص: 22-23.

ج- عنصر التهديد Threat للقيم و المصالح الأساسية والأهداف التي تحتل أولوية بالغة بالنسبة لمتخذ القرار.

وتكون هذه العناصر الثلاثة ما يعرف بمثلث الأزمة الذي يوضحه الشكل رقم 01

الشكل رقم (1/2) العناصر الأساسية للأزمة



مصدر: عماد صالح السلام: مرجع سبق ذكره، ص: 23.

ثانيا: مراحلها¹

يشير Fink إلى انه يمكن النظر للأزمة على أنها حالة مرضية تمر بمراحل التالية:

- مرحلة الأعراض المبكرة.

- مرحلة الأزمة الحادة.

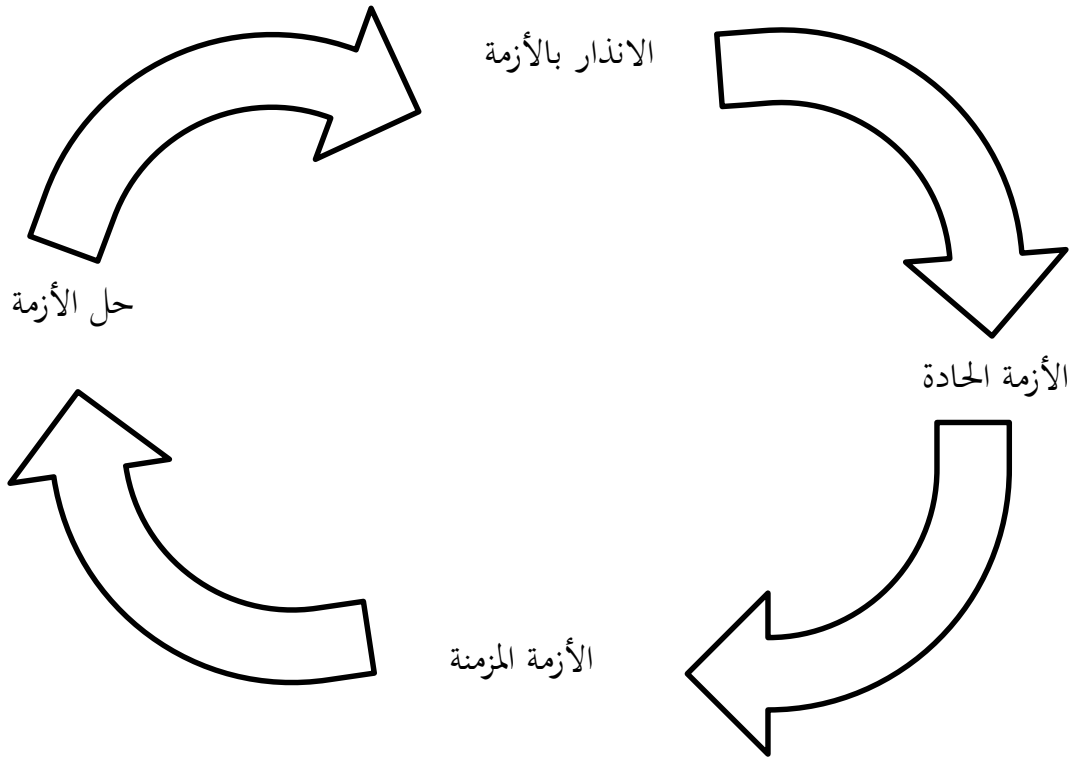
¹ - عماد صالح سلام : مرجع سبق ذكره ، ص: 33.

- مرحلة الأزمة المزمنة.

- مرحلة حل الأزمة.

وأوضح أن الأزمات تتطور في شكل دائري، وربما يكون حل الأزمة يحمل في طياته علامة إنذار لأزمة أخرى قادمة، ودورة الأزمة من الصعب التنبؤ بمكانها، ووقت انتهائها ومتى تبدأ أخرى، الشكل 2 يوضح مراحل الأزمة .

الشكل رقم (2/2) يوضح مراحل الأزمة كما يراها FINK



مصدر: عماد صالح سلام : مرجع سبق ذكره، ص: 34.

وحسب ما يرى المؤلف عماد صالح سلام أن الأزمة كالكائن الحي تمر بخمسة مراحل حيث تعتبر هذه المراحل متصلة ببعضها اتصالاً وثيقاً وفيما يلي موجز لكل مرحلة من هذه المراحل¹:

¹ - عماد صالح سلام : مرجع سبق ذكره، ص: 34 .

1- المرحلة الأولى: الأزمة في مرحلة الميلاد

في هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة، وهي المرحلة التمهيديّة للأزمة، إذ تقوم على تهيئة الجو مكاميا وزمنيا لافتحال الأزمة ولزراع بؤرتها.

في قلب الكيان، وتهيئة كل عوامل المناخ والبيئة الضامنة لنموها وتصاعدها. ومن أهم ما يتم في هذه المرحلة من خطوات:

أ- استخدام الضغوط الاتصالية على الكيان الإداري وحلفائه لإفقاذه توازنه ودفقه ببطء إلى حافة الهاوية.

ب- تشويه حقيقة القائمين على الكيان الإداري وإطلاق الشائعات المبنية على حقائق جزئية .

ج- كسب المؤيدين لأي تدخل عنيف ضد الكيان الإداري سواء من خلال الأعلام المكثف أو من خلال شبكة المصالح والارتباطات.

وتعتبر هذه المرحلة مهمة جدا.

2- المرحلة الثانية: الأزمة في مرحلة النمو و الاتساع

عندما لا ينتبه متخذ القرار إلى خطورة الأزمة في مرحلة الميلاد، أو يخفق في التعامل معها واحتوائها، فإنها تنمو وتتسع ويتعاضم الإحساس بآثارها وتهديداتها المتسارعة، حيث يغذيها في هذه مرحلة نوعان من المغذيات هما:¹

أ- مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في مرحلة الميلاد.

ب- مغذيات ومحفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والتوسع.

¹ - ماجد سلام الهدمي، جاسم محمد: "مبادئ إدارة الأزمات، الاستراتيجية والحلول"، د.ط، دار زهران، عمان، 2009، ص- ص: 87- 88.

وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها، والعمل على تحديد وعزل العناصر الخارجية المدعمة لها وعدم السماح بتطويرها إلى مرحلة متقدمة تتعاضم فيها الآثار والتهديدات.

3-المرحلة الثالثة: انفجار الأزمة

تصل الأزمة إلى مرحلة الانفجار عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة، أو لم يستطيع السيطرة على متغيراتها المتسارعة لتصل إلى هذه الدرجة من القوة والعنف، منذرة محقق على مستقبل المنظمة.

ففي هذه المرحلة تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، حيث تنفجر مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة، كما أنها تفقد الثقة في قدرته على مواجهة الأمور وفق تداعي الأحداث، ولجؤه إلى الارتجال العشوائي الخاطيء، إلا أنه في هذه المرحلة يكون بمثابة المفجر للأزمة واندلاعها بشدة "كالكشفة التي قصمت ظهر البعير".

4-مرحلة الرابعة: مرحلة انحسار الأزمة

عندما يتم مجابهة الأزمة بعد انفجارها، للتخفيف من أضرارها وتقليص من حدة آثارها. فإنها تنفتت بعد تحقيقها هدف التصادم العنيف، فالجابهة والصدام يؤدي إلى أن تفقد الأزمة جزءا مهما من قوة الدفع المولودة لها والعوامل المحركة، ومن ثم تبدأ في الانحسار والتقلص.

وعندما لا يستجيب متخذ القرار للضغط الذي ولدته الأزمة، يقوم بإجراء التغييرات المطلوبة للأزمة، وعلى رغم من فان مثل هذا الأزمات سوف تمر بمرحلة الانحسار والتقلص¹.

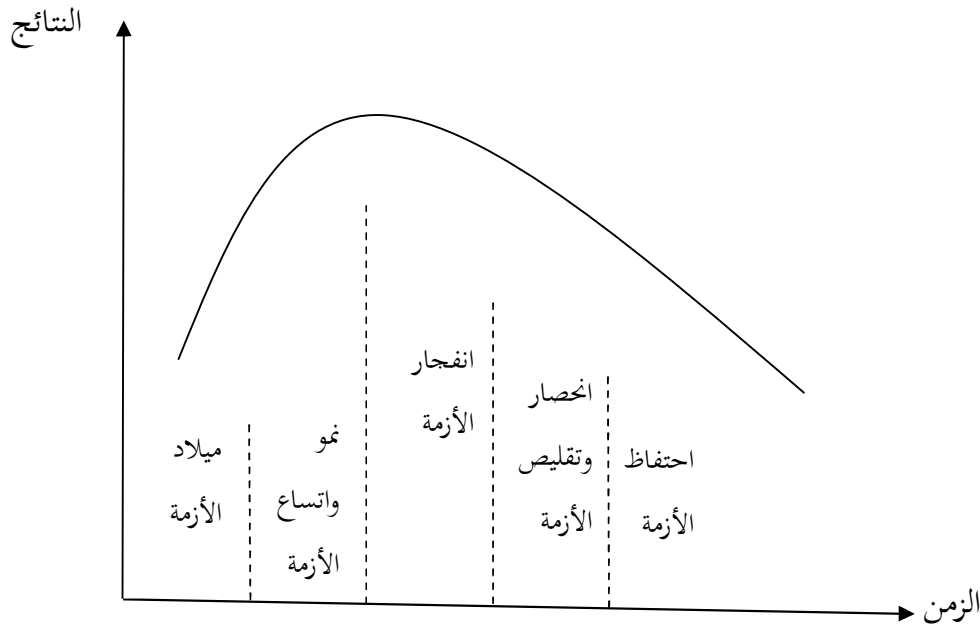
5-المرحلة الخامسة : اختفاء الأزمة

تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولودة لها، أو لعناصرها

¹ - عماد صالح سلام: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 36-38.

وجزئياتها والعوامل المحركة لها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها، ومع اختفاء الأزمة فإن هناك دافعا للمنظمة التي حدثت فيها، بأن تقوم بإعادة التوازن إلى حالته قبل الأزمة أو على نحو أفضل مما كان عليه. وفي كل مرحلة من مراحل الأزمة يتعين عليه الإمام بأدوات التعامل معها وتحليلها بدقة متناهية، حتى لا يخطئ في التشخيص¹.

الشكل (3/2) يوضح مراحل الأزمة المالية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية

إن لكل أزمة مالية أسباب أدت إلى نشوئها لذا سوف نتعرض في هذا المطلب إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات

¹ - عماد صالح سلام: مرجع سبق ذكره، ص: 39.

أولا :عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:¹

1- التقلبات في أسعار الفائدة: وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالمتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على التكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المالية ودرجة جاذبيتها، ويقدر ما بين 50-70 % من تدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية.

2- تقلبات معدل التضخم : إن التقلب في معدل التضخم الذي يعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع البنكي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا في منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار مباشرة حدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي.

ثانيا: اضطرابات القطاع المالي:²

شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، وشهد القطاع المالي توسعا كبيرا توافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف في الاقتصاد .

عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة الكافية في القطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسة القانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شاهدها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في

¹ - ناجي توني: "الأزمات المالية" سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية -العدد 29 ماي 2004 ، ص: 5.

² - بريش عبد القادر، طرشي محمد: "التحرير المالي والمالية"، الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6ماي 2009، ص: 11.

منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على دول النامية وحسب بل شملت كذلك الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج و السويد واليابان والولايات المتحدة .

ثالثا: ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية

حيث أن الإطار الذي تعمل فيه البنوك إذ كان ضعيفا أو هشاً فسيؤثر سلباً على أداء البنوك، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال في البنوك، وأوجه الضعف هذه تؤدي إلى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفين على رقابة البنوك إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين وإذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وبطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك المطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الإفلاس فإن النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الاقتراض، كما أن العديد من الدول التي تعرضت للأزمات مالية تعاني من ضعف النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساندة للعمليات البنكية¹.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات

يمكن أن يظهر لنا أربعة أنواع للأزمات المالية وهي الأزمات المصرفية، وأزمات العملة وأسعار الصرف، وأزمات أسواق الأوراق المالية وأزمات الديون .

1- الأزمات المصرفية :

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فإن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدث مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى

¹ - بريش عبد القادر، طرشي محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

في تلك الحالة أزمة مصرفية (بنكية) "Systematic Banking Crisis"، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك، تفرض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى الائتمان أو Credit Crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend Gurney &" وبما يحدث في الولايات المتحدة عندما أثار بنك الولايات المتحدة "Bank of United States" في عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

2- أزمات العملة وأسعار الصرف :

وتحدث نتيجة للتغيير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة وعلى أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات "Balance of payments crisis"، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تؤدي تلك الأزمات إلى إحداث انهيار في سعر تلك العملة. وكذلك يمكن أن يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في منح الائتمان، وهو يشبه بما حدث في تايلاند التي انتشر منها الذكر المالي إلى بقية الدول شرق آسيا عام 1997، فقد بدأت تبدو عليها عوارض الأزمة منذ عام 1996 حيث أدى ارتباط عملتها بالدولار إلى فقدان قدراتها التنافسية.

وقد لا تظهر أزمات العملة وأسعار الصرف بشكل واضح في الأزمة المالية المعاصرة إلا أنها يمكن أن تكون أثراً من آثارها حيث تسبب أزمة المصارف وأزمة أسواق المال أزمة مالية خائفة تؤثر على اقتصاد بلد ما، مما يسبب تقلبات مفاجئة في عملتها وأسعار صرفها، ومن هنا تأتي خطورة الأزمات المالية بأنها تصيب عصب الحياة الاقتصادي مما يؤثر على الكيان المالي والاقتصادي لأي نظام، وقد تصل إلى درجة الكساد¹.

¹ - عبد الله شحاتة : (2015-01-25) : "الأزمة المالية: المفهوم"، ص: 3. www.pidegypt.org/arabic/azma.pdf

3- أزمات أسواق الأوراق المالية:¹

يقوم طالبو التمويل من خلالها بتحويل قسم من أموالهم مما لا يودون إنفاقهم خلال فترة من الزمن، إلى أداة مالية عالية الربحية، وهي الأداة المالية ذات الدين أو الائتمان التي تطلب من المقترض أن يدفع فائدة دورية، وأن يعيد القرض في نهاية الفترة المتفق عليها، أو تعطي صاحبها حصة من شركة ونصيباً من أرباحها.

ويحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق الأوراق المالية نتيجة للتدهور الحاد والمفاجئ في أسعار الأسهم.

وقد شبهت هذه الحالة بظاهرة الفقاعة²، Bubble ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول عندما يكون دافع للشراء، هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الأسعار وليس بسبب قدرة هذه الأصول على توليد الدخل وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما. أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

4- أزمة الديون:³

تحدث أزمة الديون عندما يعتقد المقرضون أن توقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون هاته بدين خارجي خاص أو دين سيادي عام، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته.

¹ - عمر يوسف، عبد الله الله عبابنة: "الأزمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي إسلامي"، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص- ص: 22- 25.

² - الفقاعة: في سوق الأسهم هو: توصيف للحال التي تشهد فيها السوق رواجاً كبيراً لفترات زمنية، متواصلة ترتفع فيها أسعار الأسهم إلى حد المغالاة من دون أن تكون ربحية الشركات المدرجة، قادرة على توليد الدخل من النشاطات التشغيلية على أسس دائمة.

³ - بلقاسم العباس "أسباب الأزمات المالية والنماذج المفسر لها" د.ط، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص: 12- 19.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للرهن العقاري لسنة 2008

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية بحيث أخذت تتطور حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. وهذا راجع إلى مراحل الركود التي مرت بها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ و الأسباب التي ساعدت في توسع هذه الأزمة.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008

لقد عزی الكثير من الباحثين الأزمة إلى أزمة الرهن العقاري، مع العلم أن هذه ليست الأزمة الوحيدة التي ألت بالنظام الرأسمالي، بل كان هناك العديد من الأزمات تراكمت وتركت دون حل أو مراقبة حتى جاءت أزمة الرهن العقاري كفقاعة كبيرة لتكشف مواطن ضعف هذا النظام وهشاشته، بحيث تنادى كل أصحاب القرار السياسي لوضع الحلول ولتجنب أنفسهم والعالم كارثة قد يحتاج العالم لعشرات السنين لتجاوزها. لقد شهد سوق العقارات في أمريكا رواجاً ترتب عليه ارتفاع في أسعار العقارات مما دفع بالعديد الاستثمار في هذا السوق وذلك بالاقتراض من البنوك دون ضمانات كافية (تسمى هذه بالقروض الرديئة لأنها دون ضمانات كافية)، ذلك أثر سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها¹.

ونتيجة للعرض الكبير والطلب المتواضع على العقارات دفع بأسعارها نحو الانخفاض مما دفع البنوك إلى رفع الفوائد لمواجهة المخاطر المحتملة، مما أسهم في إفلاس البعض وإعلانهم بعدم قدرتهم على دفع الأقساط حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية،

¹ - عمر ياسين محمود حضيرت: "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها" في إطار مؤتمر العلمي

في فترة 8-10 محرم 1432هـ / 14-16 ديسمبر 2010م، جامعة جرش، الأردن، ص: 13.

ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حتى تاريخه حوالي 1000 مليار دولار¹.

ومن هنا بدأت المشكلة، بنوك ضعفت سيولتها وأفراد لا أموال لديهم لإيداعها، وهنا أقبل المودعين لسحب ودائعهم خوفاً من التأثير بموجة الانهيارات وتعذر على بعض البنوك الدفع لعملائه مما أدى السلطات الأمريكية والأوروبية إلى ضخ المليارات الكثيرة لمواجهة موجة الطلب المتزايدة على العملة من قبل المواطنين، وهكذا وجد العالم نفسه على حافة هذه المشكلة ومن كل ذلك قد يبدو أن حلقات الأزمة بدأت في أزمة الرهن العقاري، ومن ثم أزمة البورصات، ومن ثم أزمة السيولة، ومن ثم أزمة الاقتصادية، وإن كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمة. مما أدى إلى انتشار حزام الرهونات العقارية الأمريكية على شكل سندات معززة بضمانات إضافية في أغلبية دول العالم. ولهذا قررت جميع البنوك الأوروبية ومعظم البنوك الآسيوية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الو.م.أ².

الجدول (1/2) الدول المتأثرة بالأوراق المالية الأمريكية الخاصة بالرهن العقاري

الجهة	العلاقة بالأوراق المالية الأمريكية (المشتقات)	التأثير
البنوك العربية	لم تتعامل	لم تتأثر
اليابان	لم تتعامل	لم تتأثر
اسبانيا	لم تتعامل	لم تتأثر
دول شمال أوروبا	لم تتعامل	لم تتأثر
أيسلندا والدانمارك	تعاملت	تأثرت
البنوك الأوروبية والبريطانية	تعاملت	تأثرت

مصدر: محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس: "الأزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، ودروس مستفادة منها"، بدون طبعة، إثراء للطبع والنشر، عمان، 2010، ص: 19.

¹ - فريد كورتال: (07 - 02 - 2015): "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، جامعة سكيكدة،

F.KORTE@YAHOO.COM، ص: 13.

² - سميح مسعود: "الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة"، ط1، دار النشر وتوزيع، عمان، 2010، ص: 42.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

تعد أزمة عام 2008 من أسوأ الأزمات المالية العالمية بعد أزمة الكساد الكبيرة عام 1929 حسب رأي الخبراء الاقتصاديين حيث يمكن تلخيص أسبابها فيما يلي:

أولاً: الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي ركوداً ملحوظاً في عام 2008م، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز (Daw، Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور (S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك (NASDAQ) 95.2 نقطة. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.2%، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م. وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ - عامر يوسف العتوم: "أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية" في إطار المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ص: 4، 5.

ثانيا : قروض الرهن العقاري¹:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقه في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلاً يساوي 300 ألف دولار.

إن ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة. ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية يطرح هذه القروض كسندات². استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات، والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير. وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية(الرهن الأقل جودة)(sub prime) أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض. وحتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي، كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية، فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن³.

¹ - Chapra, Umer: 07/02/2015, **The global financial crisis: can Islamic finance help?**, <http://www.newhorizon-islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733>.

² - السند : عبارة عن ورقة مالية طويلة الأجل يتم إصدارها لغايات الإقتراض وللإسناد قيمة إسمية، وسعر فائدة وتاريخ إستحقاق مثبتة في وثيقة السند.

³ - CHapra.umer: référence citée anterieurement.

ثالثاً: توريق (تصكيك) الديون العقارية¹:

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال. فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات .

رابعاً: نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية²:

يقول الغزالي: "في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، وساعد على هذا الوضع المتأزم أربعة عوامل: الأول يتمثل في شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، والثاني يتركز في المضاربات الحمومة في "وول ستريت"، والثالث يدور حول انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة يرفضها شرعنا الحنيف، وهي المشتقات، والرابع ينحصر في فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات؛ مما جعلها لا تهتم كثيراً بالقواعد المصرفية قدر اهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها؛ فمثلاً بلغت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" (486) مليون دولار عن عام 2007م. ومما لا شك فيه أن سياسات التحرير المالي ساهمت في زيادة حدة هذه المشكلة.

¹ - سنقرط سامر: "التوريق كأداة تمويل واستثمار"، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد 21 العدد 2، 2002م، ص: 35.

² - عامر يوسف العتوم: مرجع سبق ذكره، ص: 6 .

خامسا: استخدام المشتقات المالية:

المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط أولا، والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانيا، وهي تشمل: المستقبلات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 6/2009، وهي موزعة كالتالي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم) (689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى). أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي.

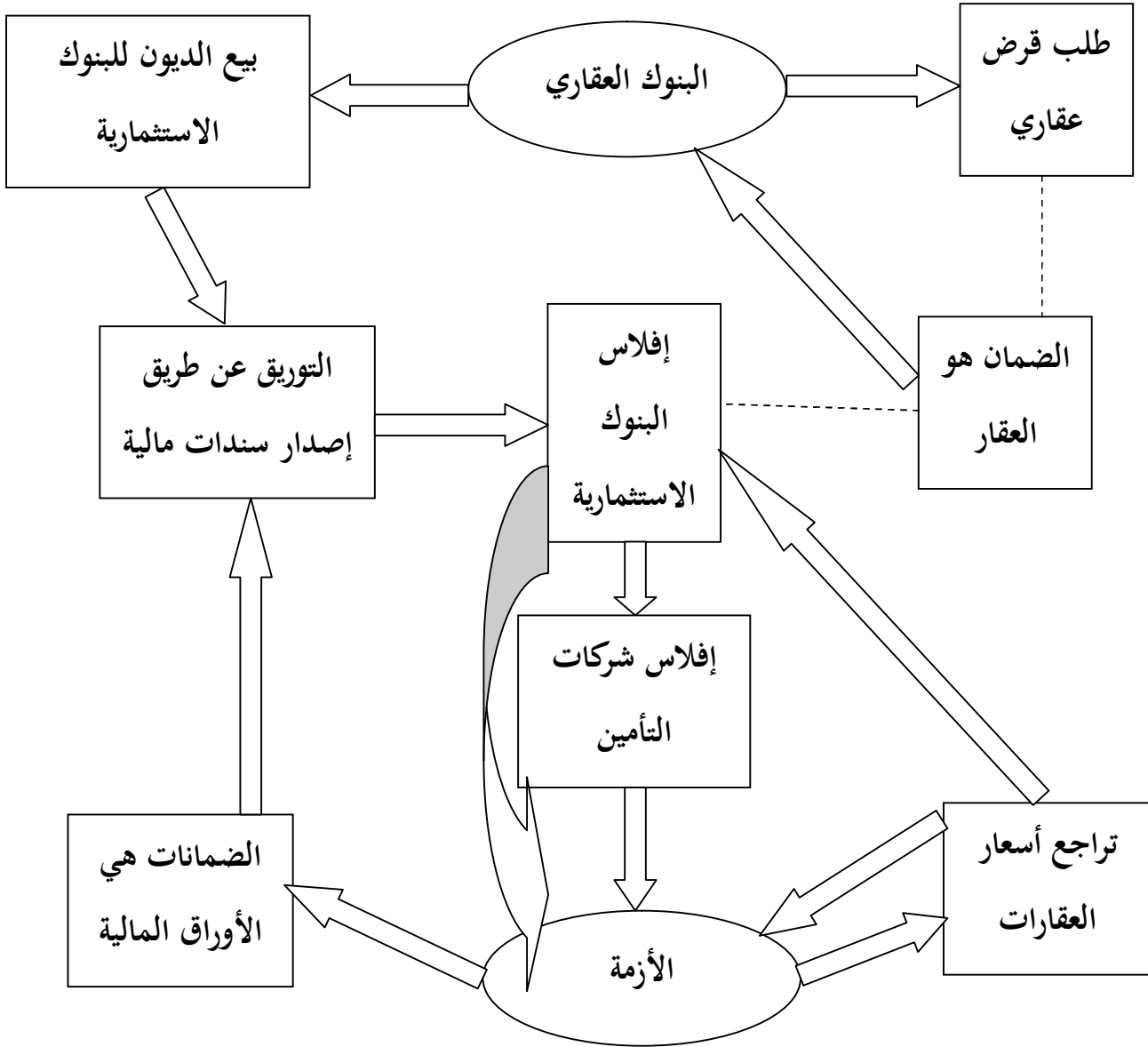
سادسا : أسباب أخرى :

- 1- انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس.
- 2- نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.
- 3- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.
- 4- التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد¹.

¹ - عامر يوسف العتوم، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 6، 7.

والشكل الاتي يبين أسباب الأزمة الرهن العقاري:

الشكل 04/02: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008



المصدر: ناجي بن حسين: "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص: 4. على

Nadji.benhassine@yahoo.fr

الموقع:

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008

أولاً- على مستوى الاقتصاد العالمي¹: فقد أفلست أضخم البنوك الأجنبية والشركات منها على سبيل المثال: بنك "lehman brothers" وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة، تبعه عشر شركة Merilynch التي خسرت في عام واحد ما قيمته 23 مليار دولار، ثم تابعت حلقات السلسلة في التفكك واحدة تلو الأخرى، وكان أهمها: "واشنطن ميوتشوال" أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "فاني ماي" و"فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات، وقد بلغت خسائر شركة "فاني ماي" خلال الربع الأول من عام 2009م 2,23 مليار دولار، وقد تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا مثل: مصرف "نورثن روك" في بريطانيا للتسليف العقاري، والذي قامت الحكومة بتأميمه، إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" رابع ر بنك في بريطانيا من حيث الرسمة، وكان من ضحايا الأزمة أيضا في بريطانيا بنك "هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند" الذي قام بنك "لويد ز" البريطاني بشراؤه، أما خارج بريطانيا فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك من أمثلة؛ شركة "غليتنير" المالية في أيسلندا، وبنك "هيبوريل إيسيت" في ألمانيا، ناهيك عن الخسائر التي منيت بمجموعة "سي تي غروب" المصرفية الأمريكية وبنك "جي بي مورغان تشيس" لكن الطامة الكبرى كان في إفلاس أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وهي "AIG" دافعة معها قطاع شركات التأمين في العالم إلى الهبوط، حتى إن سهم هذه الشركة أصبح يتداول عند سعر 46 سنتا أمريكيا فقط في شهر أذر بعد أن 90% من قيمته، والحقيقة أن الأزمة ما زالت تطيح بالعديد من المؤسسات المالية وتمني أخرى بخسائر كبيرة كل يوم دون أن يتضح لها نهاية.

والجدير بالإشارة، أن خسائر شركة جنرال موتورز أكبر شركة للسيارات في العالم في عام 2008 قد بلغت ما قيمته 9,30 مليار دولار، وبلغت خسائر شركة تويوتا خلال الربع الأول من عام 2009 07 مليار دولار بسبب تراجع مبيعاتها، والتأثر بأزمة السيولة العالمية، وانخفاض الطلب العالمي على السيارات.

¹ - هاجر برهوم، مصباح عماد: (20-02-2015): "البنوك الإسلامية، خيار ناجح لأزمة الائتمان العالمية"، جامعتي (تبسة و خنشلة)، ص-

<http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs24427->

ص: 401، 402،

وإلى جانب ذلك كانت هناك أزمة سيولة عالمية كأحد نتائج الأزمة المالية العالمية أدت إلى بروز أزمة اقتصادية عالمية، أدت بدورها إلى انهيار عدد كبير من أسواق المال وقد قدرت وكالة بلومبيرغ المالية التي تابعت أداء 89 سوقا مالية حول العالم خسارة أسواق المال في عام 2008 بقرابة 30 تريليون دولار بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ 50 تريليون دولار من الأصول المالية في عام 2008.

ثانيا- أما على صعيد الاقتصاد العربي: فإن أسواق المال العربية فلم تكن هذه الأخيرة أفضل حالا، وفيما يلي خسائر بعض أسواق المال العربية في عام 2008 حسب تقرير لبنك الكويت الوطني:

- 1- سوق دبي كانت أكبر الخاسرين عربيا عندما فقدت 27% من قيمتها.
- 2- سوق السعودية، أكبر الأسواق العربية خسرت 57% من قيمتها، ما يقارب 272 مليار دولار.
- 3- سوق مصر خسرت 9,53% من قيمتها.
- 4- سوق الكويت خسرت 38% من قيمتها.

ثالثا- بالإضافة إلى ذلك فقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثار سلبية كذلك على ارتفاع البطالة مستوى والفقر في العالم. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة العمل الدولية إلى أن العالم قد يفقد نحو 51 مليون وظيفة عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من ركود اقتصادي، ففي الولايات المتحدة وحدها فقد نحو 1,5 مليون أمريكي وظائفهم منذ بداية الكساد الاقتصادي في أوائل عام 2008 من هؤلاء ما يقارب 663 ألف فقدوا وظائفهم في شهر آذار 2009، الأمر الذي رفع نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى 5,8% حسب تقديرات شهر آذار 2009، وهي أعلى نسبة تسجيل منذ عام 1983. وفي دول اليورو بلغ معدل البطالة 5,8% كذلك، في حين أشارت التوقعات إلى وصول عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 22 مليون عاطل في ظل الأزمة العالمية بزيادة 5 مليون عن عام 2008.¹

¹ - هاجر برهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 402، 403.

المبحث الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الجزائري.

إن الأزمة المالية التي حصلت مؤخرا وتداعياتها التي تظهر بشكل مستمر على معظم الدول عرقلة المسار الإصلاحي وبرامج النمو والإنعاش للاقتصاد الجزائري حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في السياسات المالية والاقتصادية، بعد أن تفاقمت تأثيرات الأزمة المالية وانعكاساتها الخطيرة التي سوف تؤثر ولو بشكل ما على الاقتصاد من خلال ارتباطاته مع العالم الخارجي من خلال هذا المبحث سوف نعرف كيف تفاعلت الجزائر مع الأزمة و على ماذا كان التأثير وكيف كانت مواجهة الجزائر للأزمة؟

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري تحت تأثير الأزمة

أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء اقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في حماية اقتصادها من تأثير الأزمة المالية، التي تعصف بالعالم اليوم وذلك من خلال قيامها بعدة إجراءات احترازية، ذكر التقرير منها الدفع المسبق لديونها الخارجية، والذي كان من شأنه أن يسبب الجزائر فاتورة غالية بعد ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية بفعل الأزمة، وكذا إجراءات اقتصادية فعالة كفتح المجال للاستثمارات الأجنبية بطريقة منتظمة ومنسجمة مع قدراتها الاقتصادية المحلية.

واستشهد البنك العالمي في دراسة حديثة وأكد FMI دعمه للإصلاحات التي باشرت بها الجزائر من اجل تحرير الاقتصاد وان نتائج هذه التوجهات الاقتصادية قد بدأت في الظهور. وأشار الصندوق في تقرير له أن الاقتصاد الجزائري " اجتاز شوطا كبيرا في مجال الإصلاح وأنه يسير وفق برنامج مدروس ويحظى بقبول المؤسسات الدولية والخبراء المحليين والأجانب". وحسب صندوق النقد الدولي فقد صرح أن¹:

- عند نهاية سنة 2007 قد تم تسجيل أرقام مرضية: فاحتياطات الصرف بلغت 110.18 مليار دولار (مقابل 77.781 مليار دولار في 2006) والديون الخارجية على المدى المتوسط والبعيد وصلت إلى 4.889 مليار دولار أي حوالي 3.6 % من الناتج الداخلي الخام.

¹ - رشيد طواهي (2015-02-25): "الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية"، مترجم من قبل نشرة صندوق النقد

الدولي www.inf.org--FMISurve

- كما سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر ب(29.09+) مليار دولار وبلغ صندوق ضبط العائدات 4.537 مليار دينار، أي حوالي 63 مليار دولار والديون العمومية الداخلية في إنخفاض مستمر.
 - النمو الإجمالي في الجزائر قد استقر في نسبة 5% بسبب انخفاض الإنتاج من المحروقات مشيرا إلى أن النمو خارج المحروقات قد حقق نسبة 6% سنة 2007. وبالنسبة لسنة 2008 أشار الحالي بنسبة 25% من الناتج المحلي الخام كما ارتفع الناتج الداخلي الخام للفرد في البلاد إلى 3968 دولارا سنة 2007 مقابل 3478 دولارا سنة 2006 .
 - وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أن مجمل موارد الاقتصاد ارتفعت في 2007 بنسبة قدرها 3.9%، منها 2.6% تعود إلى نمو الناتج الداخلي الخام و1.3% إلى الاستيراد. ويليه الاستيراد الطلب الداخلي المتزايد، في حين أن قدرات الإنتاج المحلية ليست مستغلة بالقدر الكافي. ونذكر هنا بأن الاستيراد ارتفع في 2007 ووصل إلى 27 مليار دولار مقابل 20.031 مليار دولار في 2006 .
 - تزايدت نسبة الاستثمار في 2007 بـ 10%، أغلبها ساهمت فيها الدولة، في حين لا يزال المستثمرون الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب يبنون الاستثمار ومناخ الأعمال غير مشجع.
 - إن الارتفاع الزائد للنفقات العمومية وخاصة النفقات الخاصة بالاستثمارات العمومية في المعدات تسببت زيادة في المسار التضخمي المستورد بسبب ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية.
- إن المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية. أكد أن مفاوضات انضمام الجزائر إلى هذه منظمة التجارة العالمية بلغت مرحلة متقدمة دون المساس بالسيادة الوطنية حققت الجزائر خلال الثلث الأول لسنة 2008 فائضا تجاريا بلغ 02,11 مليار دولار بارتفاع 33% عن عام 2007 وتمكنت بفضل سياسية الاحتراز للمستقبل أن تضمن تمويل مشاريعها التحتية، خاصة وأن الجزائر هي في حاجة ماسة إلى تعزيز قدراتها التحتية للنهوض باقتصادها الوطني، لكنها ظلت تواجه مشاكل واضحة، على غرار ارتفاع البطالة بين الشباب والاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية¹.

¹ - رشيد طواهري : مرجع سبق ذكره .

وإذا أردنا تلخيص وضعية الاقتصاد الجزائري في السداسي الثاني من 2008، يمكن أن نذكر

الملاحظات التالية:

- تحقيق توازن الحسابات العمومية.
- تسديد الديون الخارجية بشكل كبير.
- ضمان دعم التوازن في الميزانية على المدى المتوسط.

أولا- التأثير على القطاع المالي¹:

أكد وزير المالية من خلال تقرير قدمه عن الوضعية المالية للبلد أن الأزمة المالية لن تمس الجزائر بصفة مباشرة لكون النظام المالي الجزائري غير مندمج في النظام العالمي، أنه لا توجد أي مخاوف من أن تكون للأزمة المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي حاليا، أثر على الجزائر وذلك بسبب:

- سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريضة على الاحتياطات الدولية في البلاد.
- أنّ سياسة بلاد المالية منذ العام 2006 التي اتسمت بالسداد المسبق لدينها الخارجي، سمحت بتحسين الجزائر ضد التعرض لصدمة مالية خارجية، تبعا للتقلص الكبير في التمويلات الخارجية وتشدّد شروطها، بالتزامن، مع تلافي استخدام غير مأمون للموارد المالية منذ الاضطرابات الخطيرة في الأسواق المالية الدولية منتصف 2007 وما رافقها من تشديد لشروط الاقتراض من طرف مؤسسات مالية دولية.
- أنّ الأرصدة المالية الجزائرية التي تم توظيفها في بنوك دولية و المقدرة بحوالي 45 مليار دولار، جرى إيداعها في حسابات سيادية ذات مخاطر محدودة جدا وبضمانات مؤكدة. وبرر وزير المالية، بالقول بأن الجزائر غير متواجدة في السوق المالية الدولية من خلال الاستثمار في سوق السندات والأسهم عالية المخاطر، مشيرا إلى الودائع الجزائرية في المؤسسات المالية الأمريكية، تم إيداعها في بنوك قليلة الفوائد، لكنها مضمونة من طرف الدولة، ما يجعل نسبة المخاطر تكاد تكون معدومة، على عكس لو تم

¹ - كمال الشيرازي: (2015-02-25): "الجزائر في منأى عن الأزمة المالية" <http://www.elbiladonline.net>

إيداعها في بنوك ذات ربحية كبيرة مع نسبة مخاطر عالية، لأنه في هذه الحالة، يصعب حتى استردادها في حال إفلاس هذه البنوك.

- وأضاف وزير المالية أن الأمر الآخر الذي وضع الجزائر خارج دائرة مخاطر الأزمة العالمية، هي تثبيت سعر صرفها على أساس سلة من العملات العالمية الكبيرة، مثل الدولار والين واليورو، على عكس دول الأخرى، التي ربطت مصيرها بالدولار الأمريكي،
- كون ان الجزائر غير موجودة في الأسواق المالية المثيرة للجدل، فإنها لن تمس بتفاعلات الأزمة الراهنة، واستدل الوزير بكون بلاده لا تصدر كثيرا خارج قطاع المحروقات وبالتالي لن تتضرر من تراجع الطلب في الأسواق الأوروبية والأمريكية، خصوصا مع التحصينات التي يحظى بها الاقتصاد الجزائري، كتحديد سعر الصرف على أساس سلة من العملات إضافة إلى خفض الدين الخارجي ستمائة مليون دولار.
- ورغم إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقرًا على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياجات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين، فإنه حذر في حال تأزم أوضاع الاقتصاد العالمي والوصول إلى حالة كساد، سيدفع بالطلب على الطاقة إلى التراجع رغم اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها نوعا ما إشكالات في انخفاض أسعار البترول وهذا لا يعني أن تراجع حصة الجزائر من صادراتها النفطية لا يتأثر نتيجة هذا الانخفاض مما يجعلنا نؤكد على غرار ما تؤكد السلطات العمومية من ضرورة البحث عن بدائل أخرى لتمويل اقتصاد البلاد خارج قطاع المحروقات، وعليه فقد حان الأوان لإيجاد سياسة تنموية قائمة على بعث وتنشيط الاستثمارات في القطاعات القادرة على خلق ثروة وطنية مستقلة وعلى رأسها الزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصيد البحري، وكذلك الصناعات الحرفية والمهن الصغيرة.¹

ثانيا- التأثير على قطاع الإنتاج²:

أكد وزير الأول للحكومة لدى عرضه مخطط عمل على مجلس الأمة أن "الأزمة المالية التي عصفت بأكبر اقتصاديات دول العالم تشكل إنذارا للجزائر بضرورة بناء اقتصاد مبني على الإنتاج والعمل على تربيته

¹ - كمال الشيرازي : مرجع سبق ذكره.

² - احمد اويحيى: (2015-02-27): "الأزمة المالية العالمية تشكل إنذار للممرور إلى اقتصاد مبني على إنتاج"، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=/6017994

بهدف التوصل إلى مرحلة المنافسة والتصدير. أكد أن الجزائر حققت نموا معتبرا خارج قطاع المحروقات أوضح أن "ذلك تجسد بفعل البرامج التنموية التي باشرتها الدولة منذ عام 1999 وكذا تطوير الاستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الاقتصادي".

كشف المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية، أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز 2.48 % من إجمالي الصادرات التي تمثل فيها المحروقات نسبة 97 % ويعتبر الرقم الذي تم تحقيقه خارج قطاع المحروقات رقما مهما بالنظر لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن المنافسة القوية للمنتجات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية، رغم أن السلطات المعنية كانت تسعى لرفع هذا المبلغ من 3 إلى 4 مليار دولار أمريكي، وأوضح نفس المصدر أن الصادرات خارج المحروقات شهدت نموا معتبرا خلال سنة 2008 حيث بلغت 890,1 مليار دولار بزيادة قدرها 42 % مقارنة بالسنة التي سبقتها 2007، التي لم يتجاوز فيه هذا الصنف من الصادرات قيمة 330,1 مليار دولار، وهذه نتيجة إيجابية ومؤشر جيد يؤكد التطور التدريجي لمسار الاقتصاد الجزائري ولو بكيفية بطيئة، رغم أن أغلبية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون من مشتقات نفطية، إلا أن هذا يترجم نسبة معينة من الجدوى الاقتصادية في قطاعات أخرى، نذكر منها الزيادة الهامة في منتجات الإسمت المائي الذي قفزت صادراته من 6.5 مليون دولار إلى 48 مليون دولار أمريكي، كما عرفت المواد الفوسفاتية زيادة هامة بلغت 137، 2 مليون دولار السنة الماضية مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كان المبلغ لا يتجاوز 57 مليون دولار إلى جانب صادرات بقايا الحديد التي سجلت العام الماضي 5,189 مليون دولار مقابل 88 مليون دولار أمريكي في السنة التي سبقتها¹.

إن هذا التطور النسبي الذي حدث في قطاع الصادرات خارج ايطار المحروقات لا يكفي لتغطية حاجات المجتمع الجزائري إذ أن واردات الجزائر من الحبوب ومشتقاتها والدواء والحليب، قد تضاعفت خلال سنة 2008 مقارنة بواردات السنة التي سبقتها، حيث بلغت قيمة هذه الواردات حوالي 8 مليار دولار مقابل 49,4 مليار دولار سنة 2007، وترجع هذه الزيادة في المواد المستوردة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد

¹ - أحمد اويحيى: مرجع سبق ذكره.

الأولى بالأسواق الدولية، علما أن المبلغ الإجمالي للواردات الجزائرية قد بلغ 39 مليار دولار أمريكي، العام الماضي مقابل 27 مليار دولار، سنة 2007.

ومس الارتفاع أيضا المنتجات الموجهة لأداة الإنتاج بـ 16,35% أي ما يعادل 83,11 مليار دولار بينما عرفت المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 75,55% أي ما يعادل 71,7 مليار دولار وأخيرا المواد الاستهلاكية غير الغذائية بارتفاع بلغ 30,22% أي ما قيمته 41,6 مليار دولار.

فالملاحظ من هذه الأزمة أن الجزائر التي تميزت بالعزلة المالية و الاقتصادية النسبية و الاقتصاد شبه المغلق قد تجنب التأثير المباشر بالأزمة على المدى القريب رغم الارتفاع الذي حصل في الصادرات خارج المحروقات إلا أنه تبقى النسب هامشية ولا تمثل سوى 2,12% من الحجم الإجمالي للصادرات. بغض النظر لصادرات المحروقات التي تعتبر أهم مبيعات الجزائر نحو الخارج بنسبة 79,88% لكن اعتمادها على منتج واحد هو السبب الوحيد والرئيسي الذي جعل بتداعيات الأزمة تتسارع إلينا، رغم سيطرة الحكومة الجزائرية على الوضع الحالي ولو بشكل نسبي ومؤقت إلا أن الأزمة جعلت بإعادة النظر في هيكله الاقتصاد الجزائري وبناء قاعدة استراتيجية وطنية تقوم على تنويع الاقتصاد، بعيدا عن أحادية مداخيل المحروقات المتذبذبة في كل الأحوال هبوطا وارتفاعا¹.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارده الميزانية للدولة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات بتروولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

¹ - احمد اويحيى: مرجع سبق ذكره.

أولا: الجزائر دولة نفطية¹

لا جدال أن البترول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة اليوم وكما كان سابقا، فقد بين تاريخ تطور استعمال الطاقة أن البترول يعتبر حتى الآن أهم المصادر الطاقوية دون منازع. و تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات. يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي.

فنعصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

ثانيا- الإمكانيات النفطية الجزائرية:

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين².

¹ - بلقاسم زياني: "دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1994 - 1995، ص: 169.

² - عيسى مقلد: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة باتنة، 2007 - 2008، ص: 42.

ثالثا- الأزمة المالية وانهايار أسعار البترول¹:

أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007، واضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه. فقد صدر عن بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» في تقرير سنوي للنفط عن 2008 ما جعل في أواخر هذا العام يشهد تذبذبا كبيرا في أسعار النفط. فقد تراجعت أسعار خام النفط الأمريكي بنسبة 69.9 % خلال خمسة أشهر وذلك منذ أن بلغت أقصى ارتفاع لها مسجلة 145.16 دولارا أميركيا للبرميل) ليستقر عند 43.60 دولارا أميركيا للبرميل في 16 ديسمبر لعام 2008، وهو أدنى مستوى له منذ جانفي من العام 2005. وقد تذبذبت أسعار النفط على نطاق واسع خلال فترة الدراسة، فقد تضاءلت التوجهات الإيجابية، على الرغم من أنها قد زادت نتيجة توقع خفض الإنتاج من جانب منظمة الأوبك، نتيجة للتدفق المستمر للأخبار السلبية على الصعيد الاقتصادي. كما أثرت الرؤية المستقبلية السلبية وضعف الطلب على النفط الذي صاحبها، سلبيا على الأسعار على أسواق النفط. وقد بدأ تأثير أزمة الائتمان ينعكس على العديد من الشركات حول العالم، التي قررت خفض كلا من الإنتاج وعدد الموظفين للنجاحة من العاصفة المالية

وأدى كل هذا إلى تأثر اقتصاد الجزائر التي تعتمد سياسة "الكل بترول" في اقتصادها والتي تمثل 97% من صادرات البلد حيث تتوقف، كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها. فنقص المداخيل من النفط تؤدي إلى نقص الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري لكن إذا نظرنا إلى خطة الاقتصاد الوطني على المدى القريب نجده مضمونا قد سيطرت الحكومة الجزائرية نسبيا على الوضع رغم التغيرات التي حصلت في أسعار البترول وأكد وزير الحكومة خلال عرضه لمخطط عمل الحكومة على نواب المجلس الشعبي الوطني، انه حتى وإن حدث احتمال نزول أسعار النفط إلى حدود 30 دولار، فالجزائر بإمكانها توفير احتياطي من العملة الصعبة خلال السنوات الخمس المقبلة، لا يقل عن 50 مليار دولار. وهذا من خلال المؤشرات الإيجابية التي سجلتها مؤخرا في اقتصادها الكلي و أيضا هناك استثمارات على المستوى القاعدي واستثمارات طاقوية واحتياطات الدولة المطمئنة التي

¹ - تقرير اقتصادي: بحوث بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، ديسمبر 2008

من شأنها ضمان اقتصاد معتدل على المدى القريب ومن خلال هذا الجدول سوف نعرف صادرات البترولية في الجزائر واستهلاك العام للوطن خلال الفترة 2000 و 2007¹.

الجدول: (2/2) يوضح الصادرات واستهلاك البترول في الجزائر 2000 و 2007
الوحدة 10³طن

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات البترول الخام	55.000	53.000	56.000	63.000	71.000	75.000	74.000	56.000
الاستهلاك الوطني للبترول	27.619	27.610	29.195	30.644	32.161	34.469	35.380	35.976

Source Ministère de l'Énergie et des Mines – Bilan du Secteur de l'Énergie et des Mines 2000-2007.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغيرات في الصادرات لكنها ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة 2003 و 2005 هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول وأيضا ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مما أدت إلى زيادة في صادرات البلد لكن حصل انخفاض في 2007 هذا نتيجة ظهور أولى تداعيات الأزمة لكن هذا الانخفاض لم يكن مؤثرا كثيرا على الاقتصاد لأنه حتى وإن انخفض فلقد تعدى 50%.

أما عن واقع الاقتصاد الوطني على المدى الطويل في حال حدوث كساد سيتراجع الطلب على المحروقات بشكل حاد وستتأثر الأسعار بشكل كبير وتنتهار أسعار البترول وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدانة في العالم، وأمام تراجع قيمة الدولار بسبب زيادة عجز الموازنة السنوية، سترتفع نسبة التضخم، ومادامت 98 بالمائة من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار و 50 بالمائة من الواردات تتم بالأورو، فإن النتيجة ستكون تراجعا حادا في مداخيل البلاد من العملة الصعبة. كما ستشهد الجزائر ارتفاعا فاحشا في فاتورة وارداتها السنوية التي يتوقع بلوغها 40 مليار دولار في 2009، وهذا نتيجة الاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي.

¹ - احمد اويحيى: مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: سياسة مواجهة الجزائر للأزمة المالية 2008

إن الأزمة المالية التي تعرفها سوق المال العالمية، والتي لا أحد يعرف مدة وحدة استمرار وضعيتها الاقتصاد العالمي، أعاقت مسار التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب دراسة جميع الاحتمالات لمواجهة الأزمة، و علاج سريع لبعض العراقيل ومنه إقرار وسائل ملموسة في اتجاه حماية الاقتصاد الوطني وفي الوقت المناسب حيث أن أحسن وسيلة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية تكمن في تحقيق نمو معتبر ومستدام على المدى المتوسط خارج قطاع المحروقات، على اعتبار أن تراجع العائدات البترولية قد يؤثر سلباً على المدى البعيد في النمو، لذا يجب وضع خطة عمل للنهوض بالقطاع الاقتصادي الوطني الذي يبدأ بتأهيل النسيج الصناعي والمؤسسي، بالإضافة إلى ترقية الاستثمار وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً- ردود الأفعال الأولية¹:

لقد أكدت مختلف مصادر السلطات الجزائرية أن الصحة الاقتصادية والمالية للجزائر لا يدعو للقلق وأن وضع البلد حسن نوعاً ما على الأقل حالياً، في الوقت الذي تهدد فيه الأزمة المالية العالمية العديد من اقتصاديات البلدان بالركود، ونظراً لتغيرات التي تحصل في العالم قررت السلطات المالية الجزائرية تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة المالية الدولية الراهنة وتطورات الأسواق العالمية وتقييم الأوضاع وعرض الاقتراحات.

أكد الوزير الحكومة بأن الجزائر تتمتع بقدرات تسمح لها باجتياز هذه الأزمة دون عواقب كبرى وأشار الوضع الاقتصادي العام للبلاد، الذي أكد أنه يطبعه الاستقرار بعد أن تخلصت البلاد من أعباء المديونية الثقيلة، مذكراً في هذا الصدد بحكمة قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية، الذي ساهم إلى حد بعيد في التخفيف من آثار الأزمة والتي سدد منها 16 مليار \$ في ظرف سنة واحدة، الأمر الذي مكن البلاد من توفير ملياري \$ كانت ستذهب في صورة خدمات للمديونية الخارجية.

وخلال عرضه مخطط عمل الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني تطرق الوزير أيضاً إلى عدة محاور لعل أبرزها كيفية تعامل الدولة الجزائرية مع مسألة انخفاض سعر البترول، حيث أكد بأن احتياطات

¹ - احمد اويحيى: مرجع سبق ذكره، 46.

الجزائر ستسمح لها بالتكفل و دون عناء بكل حاجياتها الخارجية، وأشارت الإحصائيات انه حتى ولو استقر سعر برمبل النفط في مستوى 30 دولار و لمدة ثلاث سنوات كاملة فإن الجزائر ستبقى تحتفظ على احتياطات للصرف تناهز 50 مليار دولار.

كما ساعد أيضا مواجهة الجزائر تداعيات الأزمة، المرجعية الوقائية لقانون القرض والنقد في سنة 2003، وكذا قرار توقيف حوصصة البنوك العمومية في سنة 2007، على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة.

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية على هذا السياق إجراءات استطاعت بها حماية الاقتصاد من التأثير السريع للاقتصاد فعند ظهور البوادر الأولى لهذه الأزمة قررت الجزائر توقيف عملية فتح رأس مال البنوك العمومية كبنك القرض الشعبي الجزائري كما رفضت الجزائر الدخول في مغامرة الصناديق السيادية للاستثمار في الخارج.

ولفت الوزير الأول، إلى أن هذه الإجراءات والتدابير، مكنت البنوك العمومية من توفير السيولة الكافية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وذلك بالاعتماد أيضا على موارد صندوق ضبط الإيرادات، الذي يتوفر على ما لا يقل عن 400 ألف مليار سنتيم، وهو المبلغ الذي تمكنت الدولة من اكتنازه بفضل "السياسة الرئيس بوتفليقة"، الذي حدد السعر المرجعي للبترول في قوانين المالية السابقة بـ19 دولارا للبرميل، بالرغم من أن السعر الحقيقي للبرميل كان في حدود السبعين دولارا.

كما أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء اقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري كان من أقل المعدلات في المنطقة. وأشار التقرير إلى أن نظام العملة الجزائري لا يسبب مشكلات لحساب المعاملات الخارجية للبلاد. ويجب مواصلة سياستها الحالية بشأن سعر صرف الدينار. أي أن معدل الصرف الحقيقي للدينار بلغ في الوقت الحالي مستوى التوازن وأكد أن معدل الصرف الحقيقي للدينار البعيد المدى يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبي من خلال الحد من التخوفات فيما يخص الأسعار¹ وتشجيع الصادرات من خلال تدعيم

¹ - رشيد طواهي: مرجع سبق ذكره.

المنافسة الخارجية ويشمل معدل الصرف الحقيقي للدينار التبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلدا يمثل 88% من التبادلات التجارية الإجمالية. وترتكز الطريقة الحسابية على تحديد مؤشر تنافسية على أساس توازن معدلات الصرف الاسمية للبلدان الشريكة ومؤشرات الأسعار عند الاستهلاك من خلال وزنها في التبادلات التجارية مع الجزائر. ويطبق بنك الجزائر هذه الطريقة الحسابية لتمكّنه باستمرار من متابعة تطور الوضع على الصعيد الدولي والوطني لكن يبقى هذا التقييم شديد التأثير بتقلب أسعار النفط.

ودعا FMI السلطات الجزائرية إلى مواصلة ضبط سياسة الإنفاق العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع الجباية غير النفطية وعصرنة نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي وتطوير طرق تمويل الاقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة وفي إطار الجهود الأخرى التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير اقتصادها والصد للأزمة، صدر تشريع جديد في شهر أوت من العام 2008، يتعلق بحصر المساهمة الأجنبية في أي مؤسسات أعمال بنسبة 49 في المائة من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم فرض ضرائب بنسبة 15 في المائة على رأس المال الذي يعاد توطينه اعتبارا من العام 2009. وقد اتخذ هذا القرار لضمان إعادة استثمار رأس المال في الدولة، وسوف يضمن استفادة المواطنين من التحسن الذي يطرأ على لاقتصاد.

أزال الاقتصاد الجزائري يمتلك فرص كثيرة لم يتم استغلالها بعد. وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على معظم المشاريع التي تجري في الدولة. ويرى صندوق النقد الدولي أن يجب على الحكومة السعي لتنويع مصادر الثروة، من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة سوف تخفض معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والأسمدة والعقار والبناء وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الجزائري قد لا يتضرر كثيرا نتيجة للأزمة المالية العالمية، نظرا لكون القطاع المصرفي الجزائري ليس وثيق الارتباط بالأسواق الدولية، ومع ذلك، فقد اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مرنة بالقدر الكافي بحيث تستطيع التعايش مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.¹

¹ - رشيد طهراوي: مرجع سبق ذكره .

الثاني: التدابير الوقائية لتجنب تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني

حذر تقرير لصندوق النقد العالمي خاص بالجزائر، من أن الجزائر ستواجه مصاعب اقتصادية من جراء الأزمة المالية العالمية. وعلى رغم من إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقراً على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياطات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف، فإنه حذر من استمرار الركود لدى شركاء الاقتصاديين و تأثير تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العام الذي تنفذه البلاد، و لهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومواصلة تطبيق السريع لبرامجها الإصلاحية¹.

استناداً للدراسات التي أقيمت حول أسباب ومسببات الأزمة المالية وتداعياتها التي مست معظم الدول وجدت الجزائر نفسها أمام خيار وحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد يتحمل مختلف الصدمات، أن هذا الحل متمثل في تنويع الاقتصاد وهو طريق للخروج من "الهيمنة البترولية" التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال وبناء من خلاله اقتصاد عصري وقوي خارج قطاع المحروقات وخلق إنتاج قادر على المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ومن شأنه أيضا تنويع المدخيل و التقليل من البطالة كما أن هناك بعض المحفزات منها²:

- تقديم الدعم إلى بعض الصناعات، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير. حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3% وهي نسبة ضعيفة جدا، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وأن لا تبقى هذه المشاريع في إدراج المكاتب أو رفوف مكاتب الجامعات، بل لا بد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

¹ - رشيد طواهي: المرجع سبق ذكره.

² - دلال مجاهد: (14-05-2015)، "قدرات الجزائر تسمح لها بتخطي آثار الأزمة المالية العالمية"، www.menreport.com

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات وتطور الاقتصاد الجزائري.
- بما أن أغلب مؤسساتنا الصناعية تعاني من اهتلاك وتقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة منتجاتها وانخفاض جودتها، لذلك يجب تأهيل هذه المؤسسات في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها، تحسين جودتها، وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير وتسهيل عقود الشراكة هذه.
- جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة إرجاع الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة، منها تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، و بالتالي الرد لموضوعي السريع على أصحاب الملفات، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي والوطني، و إزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.
- تنشيط بورصة الجزائر، ونهج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر وتوفير المعلومات المالية والإحصائية الأزمة للمستثمرين.
- إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري وإتباعها الأدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.
- يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب. إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى، وصلت في بعض الحالات 50%¹.

¹ - دلال مجاهد: مرجع سبق ذكره.

- أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه. وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الانقاذ برسم المادة 19.
- للحماية وبما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي، فإن مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي، وذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية و التجارية الجهوية في الاتحاد المغربي، واتحاد الدول العربية، الشيء الذي يمكن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها، وخلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- توقع الصندوق النقد الدولي أن تصبح الجزائر من الأسواق الهادئة والواعدة في وقت قريب، بفضل الموارد الهامة التي تتوفر عليها، كما أن الهدوء والاستقرار أصبح من العوامل الجاذبة في مجال تنافسية الأسواق، وطالب FMI، الحكومة بمواصلة الإصلاح المالي وعدم التحجج بالأزمة أمام كل الأصوات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح¹.

¹ - دلال مجاهد: مرجع سبق ذكره.

تطرق هذا الفصل للأزمة المالية العالمية وذلك من خلال التعريف بالأزمة وأنواعها وأهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية لا تعتبر ظاهرة حديثة بأي حال من الأحوال، بل إنها تخضع في كثير من الأحيان لنفس القوى التي طالما مارست تأثيرها في مختلف الأزمات. غير أنه يبدو بالفعل أن الابتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدين الماضيين من القرن السابق قد أضفا بعض العوامل والمخاوف الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في أوجه الشبه بين تلك الأزمات، إلا أن تلك التي وقعت في السنوات الأخيرة قد اختلفت عما سبقتها في الوقوع في نواح هامة. ويمكن القول أن انتشار الأزمات وآثارها المعديّة قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثرا من قبل.

والجدير بالذكر أن فداحة هذه الأزمة الراهنة والآثار الناجمة عنها سوف تجعل بالتأكيد من مراجعة وإصلاح القطاع المالي العالمي عامة والقطاع المالي الأمريكي على وجه الخصوص، والتفكير جديا في إعادة النظر في كثير من الممارسات التي كانت وراء هذه الأزمة. وفي ظل هذه الظروف، يناشد كثير من المفكرين بانتهاج الاقتصاد الإسلامي في صناعة الهندسة المالية، القائم على حرية الابتكار والإبداع للأدوات المالية طالما اتسمت تلك المنتجات بالحلال من الناحية الشرعية، والكفاءة من الناحية الاقتصادية.

الفصل الثالث

تأثير البنوك

الإسلامية بالأزمة

العالمية 2008

تمهيد:

ألقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع البنوك، ولكونه جزءاً هاماً من القطاع المالي فقد تحمّل الجزء الأكبر من تلك التداعيات. وبما أن البنوك الإسلامية تعتبر أيضاً ضمن ذلك القطاع، فقد كانت معرضة أيضاً لتأثيرات هذه الأزمة العالمية، إلا أن الأرقام أثبتت بأنها أقل تأثراً بها مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك لابتعاد البنوك الإسلامية عن التعامل في المسببات الرئيسية لتلك الأزمة، سواء منها سعر الفائدة خاصة منه المتغير (الربا)، أو المضاربات والمقامرات في الأسواق المالية العالمية، أو بيع الديون (التوريق)، وذلك نظراً لكون هذه الممارسات من المحظورات الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة ثلاث مباحث وهي:

- البحث الأول: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمة المالية العالمية 2008.
- البحث الثاني: الأزمة المالية من المنظور الإسلامي.
- المبحث الثالث: سبل علاج الأزمة من المنظور الإسلامي.

المبحث الأول: التمويل الإسلامي كآلية لمعالجة الأزمة المالية العالمية 2008.

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطورا واضحا في كافة أنحاء العالم سواء في حجم تعاملاتها أو في آليات العمل، لاسيما بعد أن أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية استقرارها وثباتها في خضم الأزمة المالية العالمية الأخيرة لتشكّل بذلك نقطة تحول أساسية في مسيرة وتاريخ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي.

يعتبر التمويل الإسلامي أسلوبا في التمويل أسلوبا في التمويل، وهو جزء من الاقتصاد الإسلامي ونظاما وتعد الاعتبارات القيمة والأخلاقية متغيرا أساسيا في هذا التمويل .

تعددت تعريفات التمويل الإسلامي إلا أنها صبت في مجملها في نفس المعنى فهناك من ينظر له على أنه: "تقدم ثروة عينة أو نقدية، يقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد وفق أحكام الشرعية"¹.

- فهو إذن أسلوب في تمويل تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية ويستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة وهي أن الربح في الشريعة الإسلامية بالملك أو العمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل يمكن أن يدخل السوق دون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها، أو أن يكون التاجر قد اشترى سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة الحاصلة في النقود هي ملك له لأن السلعة كانت ملكا له².

أما المفهوم المعاصر للتمويل الإسلامي فهو عبارة عن: "علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها

الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء لتغطية الحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة"³.

¹ - آسيا سعدان، صليحة عماري: "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة حالة دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من المنظور الإسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي: 1-2 ديسمبر 2010، ص: 10.

² - سامر مظهر قنطقجي: (15-03-2015): "نظرية التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية" . www.kantakji.com

³ - صلاح بن فهد شلهوب: (16-03-2015): "صناعة التمويل الإسلامي، ودورها في التنمية"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

وتبرز أهمية التمويل الإسلامي بدرجة أساسية كونه يعمل بسهولة على مزج والتأليف بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال إضافة إلى تحقيقه لأهداف ورسالة المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص التمويل البنكي الإسلامي.

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه وتفرقه عن التمويل التقليدي، حيث أن الأول يركز على مجموعة من القيم والأسس التي تعتبر مناقضة لتلك التي يقوم عليها الثاني، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في النقاط التالية¹:

أولاً - عدم التعامل بالفائدة أو الربا: وهو الأساس الجوهرى للتمويل الإسلامي، حيث يحرم استخدام الفائدة تحريماً قطعياً في الشريعة الإسلامية أيا كانت صورتها أو أشكالها، أخذاً أو عطاءً، قبولا، خصماً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو خفية، محددة مقدماً أو مؤخراً وقد حرمت المعاملات المبنية على الفائدة تحريماً قاطعاً في القرآن باعتبارها ربا لإخراجها النقود عن وظائفها الأساسية وتحويلها إلى سلعة تباع وتشتري حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "النقود رؤوس أموال وجدت ليتجر بها لا فيها" فالنقود لا تلد نقوداً وإنما هي وسيط للتبادل ومعيار لتقويم السلع والخدمات ومن آيات تحريم الربا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾².

كما يدعو ديننا الحنيف على حفظ المال وعدد ذلك من المقاصد الضرورية باعتبارها وسيلة لا غاية، ومن أهم مقاصد الشريعة في حفظ المال، التداول باستثماره بالطرق التي حددها الشرع، وحسن تداول النقود والتعامل بها إضافة إلى الوضوح (التوثيق والإشهاد)، ودفع المظالم حيث يمنع أكل المال بالباطل إضافة إلى العدل في الأموال.

ثانياً - تمويل الأخلاقي: يعتبر الجانب الأخلاقي سمة أساسية في هذا التمويل، حيث أنه يهتم بتمويل المشاريع الحلال والمباحة شرعاً من خلال المفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل بالإعتماد على سلامتها الشرعية ثم الاقتصادية وتؤدي هذه الميزة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى إرتفاع دورها الاجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية فهي تراعي المصالح الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة.

¹ - آسيا سعدان، صليحة عماري: مرجع سبق ذكره، ص: 10.

² - القرآن الكريم: سورة آل عمران، الآية: 130.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

ثالثاً - تمويل متنوع: يتميز التمويل الإسلامي بأنه يتوفر على عدة صيغ تمويلية، وهذا ما يجعل المحفظة التمويلية متنوعة في صيغتها وبالتالي متنوعة في مخاطرها، حيث توجد أساليب قائمة على التبرعات والإحسان ومد يد العون كالقرض الحسن والزكاة، وأساليب التمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة وغيرها وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كبيع السلم والإستصناع والإجارة، ومهما تنوعت المنتجات المالية فهي تشترك في صيغة الاستناد على أصول حقيقية، ولا يجوز التعامل بمنتجات تستند على الديون كالمشتقات المالية، حيث نهي الرسول صلى الله عليه وسلم: "بيع الكالئ بالكالئ"¹ أي بيع الدين بالدين، ناهيك عن بيع ما لا يملك حيث قال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: "لا تبع ما لا تملك"²، دون أن ننسى ما تحمله هذه المعاملات من غرر نتيجة تحويل البنوك لديون مشكوك في تحصيلها ومتعثرة إلى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون.

رابعاً - تمويل حقيقي: لا تتخذ المؤسسات التمويلية الإسلامية محلاً لتعامل حتى لا تقع في الربا، فمحل التعامل عندها هو الأصول والسلع والخدمات الحقيقية، حيث أن المدقق في التمويل هذه المؤسسات يجد أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد وإنتاجه الحقيقي فهو يقوم على أساس عوائد المشروع وليس على أساس ذمة المستفيد من التمويل³.

المطلب الثالث: فعالية الاستراتيجية التمويلية الإسلامية في مواجهة الأزمة.

للمويل الإسلامي صيغ عديدة تعد بدائل للتمويل الربوي، ولكل صيغة من الصيغ مدلولات اقتصادية مختلفة لأرباب المال والمستفيدين من التمويل، وفيما يلي نتناول أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدت عليها البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة .

أولاً: صيغ التمويل القائمة على المشاركات

مبدأ المشاركة قديم معروف وهو يتضمن بشكله التعاقدى اشتراك عدد من الأشخاص في مشروع بقصد الربح والتطبيق التمويلي لهذا المبدأ من أهم الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية متخذة بذلك عدة أشكال: المشاركة، المضاربة، المشاركة المنتهية بالتملك .

¹ - حديث رواه الدار قطني.

² - حديث رواه حكيم بن حزام.

³ - آسيا سعدان، صليحة عماري: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 10، 11.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

أ- المشاركة التمويلية: وفيها يشارك البنك الإسلامي شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته والاطلاع على جميع أعماله والمشاركة في اتخاذ القرار والجلوس في مجلس الإدارة ويقتسمان في آخر نتائج المشروع الربح والخسارة بحسب المساهمة في رأس المال أو حسب الاتفاق، وتستعمل المشاركة التمويلية في تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل بحسب مدتها.

ب- المشاركة المنتهية بالتملك: وهذه المشاركة يساهم فيها البنك الإسلامي في رأس مال شركة أو مصنع أو زراعة أو بناء أو خلافة مع شريك أو أكثر والأرباح المتحققة من هذه المشاركات توزع بين البنك والشركاء بموجب الاتفاق عند التعاقد، وعندما يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية معينة متفق عليها مملوكا من طرف العميل، وبذلك تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك ومتزايدة من جهة الشريك .

ج- المضاربة: عقد المضاربة من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كما كان في الماضي أيضا، والمضاربة لغة مأخوذة من الضرب في الأرض، وسمي كذلك لان عامله يضرب في الأرض سعيا لتنمية المال، وقد اعتمدت البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن على هذا العقد من جهة تعبئة الأموال القابلة للاستثمار وذلك بعد أن تم تطويره إلى ما يسمى بالمضاربة المختلطة أو الجماعية¹.

ومن أهم أنواع المضاربة²:

1- المضاربة المطلقة: هي التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا نوع التجارة ولم يعين المبيع فيها ولا المشتري. كأن يقول: "أعطيتك هذا المال مضاربة على أن يكون الربح مشتركا بيننا على وجه كذا".

2- المضاربة المقيدة: هي التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع المتاع أو السلع، أو ألا يبيع أو يشتري إلا من شخص معين، أو بأي شروط يراها رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع .

¹ - هاجر برهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص - ص: 409، 410.

² - حفيف الرحمن الأعظمي: (27-03-2015): "البدائل الشرعية للخدمة المصرفية الربوية"، مجلة الجندي المسلم، عدد 133، عن موقع:

ثانيا: التمويل بالبيع¹

يقوم التمويل بالبيع على شراء سلعة من قبل البنك الإسلامي ثم يبيعها للطرف الذي يحتاجها مع الدفع الآجل فيكون التمويل لمدة بيع الآجل للبنك، لأن البنك الإسلامي التمويلي في التمويل بالبيع هو المالك، فالبنك عند شرائه للسلعة له الحق ببيعها بسعر حاضر أو آجل يزيد أو ينقص عن ثمن أو كلفة الشراء، كما يضاف إلى ذلك إنها جاهزة، فالإسلام يشجع على البيع وتوظيف رؤوس الأموال فيه، كما جاء في الحديث الشريف: " اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة"².

ويتخذ التمويل بالبيع عدة أشكال أهمها ثلاثة هي³:

أ- **المراجحة**: بيع المراجحة هو أحد أنواع البيع المطلق، وهو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه، ويمكن تقسيم بيع المراجحة إلى بيع المراجحة العادية، التي تتكون من طرفين البائع و المشتري، حيث يمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع، والقسم الثاني هو بيع المراجحة بالوعد، وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع و المشتري والبنك، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء. وتستند مشروعية المراجحة إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾⁴.

ب- **بيع السلم**: السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، وهو نوع من البيوع ويقال سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد هذا قول جميع أهل اللغة، وقد أقر مؤتمر البنك الإسلامي في دبي عام 1979 هذا النوع من البيوع إذ كان البنك يتقيد بالشروط التي ذكرها الفقهاء ومراعاة ذلك في كافة عقود السلم، ولا يشترط أن تكون البضاعة المشتراة من إنتاج البائع كما هو الحال في البنوك الإسلامية فإنها تستورد البضائع من بلدان أخرى ولا تقوم بإنتاجها، والفرق بين السلم وبيع المراجحة

¹ - هاجر برهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص: 410 .

² - حديث رواه الإمام مالك .

³ - عبد السلام عقون، كمال رزيق: "الأزمة المالية الراهنة جذورها وأسماؤها وحلولها الإسلامية"، الملتقى العالمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص: 12 .

⁴ - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 198.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

أن يبيع السلم يتم الثمن حالا أما يبيع المرابحة فهناك وعد بالشراء، وفي كلتا الحالتين يكون المشتري من المنتج الأساسي هو البنك الإسلامي لا المتعامل¹.

ج-الإستصناع: يعرف الإستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع، حيث جاء في قرار مؤتمر الإسلامي ما يلي: إن عقد الإستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة، ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط.

ويجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة، كما يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطاً جزئياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكون هناك ظروف قاهرة، وقد شرع الإستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم .

- تطبيق صيغة الإستصناع بالبنوك الإسلامية:

بدأ الإستصناع يحتل دوراً رئيساً في استثمارات البنوك الإسلامية، إذ قامت البنوك بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الإستصناع، وساهمت بذلك في حل مشكلات معاصرة كثيرة، إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهمت البنوك في صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود إستصناع مع عملائها، غير أن أبرزها حجماً في المعاملات هو المجال العقاري².

ثالثاً: التمويل بالإجارة

يعتبر التمويل بالإجارة تمويلاً من خارج الميزانية، لأن المستأجر يستطيع استعمال الآلات المستأجرة أو غيرها من الأصول دون أن يقوم بشرائها، وهو بذلك يتجنب أن يدخل ثمنها في الميزانية³.

¹ - عبد السلام عقون، كمال رزيق: مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - حسني علي خريوش: "دليل المصارف الإسلامية الأردنية"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول "دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، جامعة الكويت، الكويت يومي 15-16 ديسمبر 2010، ص - ص: 17، 18.

³ - هاجر برهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص: 410.

المبحث الثاني: الأزمة المالية من المنظور الإسلامي .

الأزمة المالية ظاهرة اقتصادية منتشرة عبر العالم وقد خلفت هذه الأزمة عدة آثار بالخصوص على البنوك، ولهذا سنتطرق إلى كيفية تشخيص الأزمة من المنظور الإسلامي وأهم آثارها على البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: تشخيص الأزمة من المنظور الإسلامي

أسباب الأزمة من هذا المنظور تعود إلى مبادئ وتعاملات سائدة في النظام الاقتصادي الحالي، ويمكن من هذا المنظور إعطاء عدة أسباب لهذه الأزمة، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: التعامل بالفائدة الربوية

لقد ارتبطت الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة الذي يسمى في الشرع بالربا وهو محرم، حيث عجز المقترضون عن سداد الأقساط المرتفعة بسبب رفع معدل الفائدة من طرف البنك الفيدرالي، وهو عنصر خفي يشجع على التضخم، فالتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر واقعية، لأن الربح أداة لتخصيص رأس المال بعكس الفائدة التي هي أداة مضللة وضارة بمصالح الأفراد، ولقد أشار "موريس آلي" في أحد أبحاثه من بين شروط تفادي الأزمات المالية تعديل معدل الفائدة إلى الصفر، وجعل معدل الضريبة في حدود 2%، وهذا ما دعا إليه الإسلام بتحريمه الربا وإلغائه لا إلى تخفيض معدلاته، كما تفعل المؤسسات المالية حالياً¹.

ثانياً: القمار والغرور

أصبحت البورصة تعرف على أنها مكان للقمار، فكل عملياتها تقوم على أساس المضاربة على الأسعار، وهذه المضاربة من شأنها أن تؤدي إلى تقويم الأسهم في البورصة بأكثر من قيمتها الحقيقية أو أقل بكثير، كما أن عقود البورصة ليس من شأنها أن يسلم البائع ما باع، ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من خلال عقود آجلة ومستقبلية، لا تسليم فيها ولا استلام، إنما يتم التحاسب فيها على فروق الأسعار، وبهذا ينشأ اقتصاد وهمي مضاربي بعيد عن الاقتصاد الحقيقي، والمستثمر يقوم برحبه على أساس الحظ، وليس على أساس التحليل المالي ودراسة الميزانيات، كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المشتقات المالية التي تعتبر بحق سلاح الدمار المالي وتقوم على الاتجار في المخاطر، وتحقيق

¹ - عبد السلام عقون، كمال رزيق: مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

ريح لطرف على حساب خسائر مقابلة للطرف الآخر، ولا يوجد فيها تسليم ولا تسلم ولا قبض للثمن بل هو تسوية لفروق الأسعار، يربحها الراجون ويخسرها الخاسرون.

ثالثاً: بيع الدين بالدين

يرتكز عمل البنوك على المتاجرة بالديون، بحيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء، وهذا ما يؤدي إلى وهمية التعاملات الاقتصادية، كما انتشرت ظاهرة توريق الديون، وتظهر جلياً في هذه الأزمة في بيع القروض العقارية إلى شركات التوريق، التي حولتها إلى سندات تطرح للتداول في السوق المالية، وبذلك يصبح للعديد من الناس حق على عقار واحد، وتعثر أحدهما يؤدي إلى تأثير الجميع، وهو بذلك محرماً شرعاً كونه بيع للدين بأقل من قيمته وهو ربا من جهة، وعائد السندات يتمثل في الفائدة الذي هو ربا، هذا بالإضافة إلى قيام صاحب العقار برهنه مقابل ديون أخرى، وهي باطلة من الناحية الشرعية كالتعامل بالربا من جهة، ولا يجوز رهن الشيء المرهون إلا بإذن المرن وهنا يبطل الرهن الأول، كون الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة¹.

رابعاً: الشائعات وسلوك القطيع

من الشوائب والمخالفات التي تسود معظم المعاملات في الأسواق المالية، انتشار المعلومات الكاذبة، وافتعال شائعات لا أساس لها من الصحة بهدف إحداث تأثير معين على المتعاملين، والسعي إلى تحقيق مغايم وراء ذلك على غير وجه حق، حيث تنتشر إشاعات بأن سهم شركة ما سوف يحقق أرباحاً حتى يرتفع ثمنه، بهدف خلق طلب مفتعل فيتجه المضاربون بشكل جماعي لشراء أسهمها، ومن ثم يرتفع ثمنه مؤقتاً فيقوم بعض المتعاملين بالبيع، وبعد فترة وجيزة تظهر حقيقة الإشاعة الكاذبة مما يضطر الجميع إلى بيع هذه الأسهم، فينخفض السعر مرة أخرى وهذا من نماذج التدليس وأكل أموال الناس بالباطل الذي نهى عنه الإسلام².

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُكُمْ عَلىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾³. وهذه الإشاعات الكاذبة تسبب ضرراً على الاقتصاد القومي، كما يؤدي سلوك القطيع إلى تعميق الهوة وزيادة الاختلال.

¹ - هاجر بهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص - ص: 404، 405.

² - عبد السلام عقون، كمال رزق: مرجع سبق ذكره، ص - ص: 7، 8.

³ - القرآن الكريم: سورة الحجرات، الآية: 6.

خامسا: جدولة الديون

تقوم المعاملات مع المدينين المتعثرين على نظام الجدولة، الذي يعني تمديد آجال التسديد مع الرفع من سعر الفائدة، وهذا يلقي أعباءً إضافية على المقترض الذي عجز عن دفع القرض بسبب سعر الفائدة الأصلي، وهو محرم شرعا قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾¹.

سادسا: غياب الأخلاق الاقتصادية

غيبت الأخلاق الاقتصادية، وعطل التنافس على أساس حسن السيرة والسلوك، وفصل الدين و الأخلاق والقيم و المثل العليا عن المعاملات المالية، وانتشر الفساد الأخلاقي من ربا، رشوة، غش، تزوير، احتكار، استغلال، جشع. فأصبح تصنيع السلاح المدمر اقتصاديا، وإنتاج الأغذية بدون مراعاة شروط الصحة ابتكارا، وعمليات تشويه البشر إبداعا، والعودة إلى تجارة الرقيق و الأطفال ربحا، وإنتاج المخدرات زراعة وصناعة، فانتشر الجشع وحب الذات وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، ولهت أرباب العمل وراء المشاريع المربحة، و المدراء وراء الصفقات المدرة للمكافآت دون التفكير في الاستقرار الاقتصادي ومصصلحة الجماعة ومستقبل الأجيال².

المطلب الثاني: أثار الأزمة على البنوك الإسلامية

باعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، لكن تأثرها بالأزمة المالية الراهنة (2008) كان أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، فعلى العموم إن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

فأما تأثر البنوك الإسلامية بطريقة مباشرة، فهي تلك البنوك التي كان لها استثمارات البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بالقطاع العقاري، إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيرا³.

¹ - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 208.

² - عبد السلام عقون، كمال رزق: مرجع سبق ذكره، ص: 8.

³ - موسى رحمان، بن ابراهيم الغالي: "البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد الثامن، ديسمبر 2010، ص: 6.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

أما التأثير غير المباشر للأزمة على البنوك الإسلامية، فتمثل في تلك البنوك التي تأثرت لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا أن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه أن تأثيرها كان محدوداً، كما أن أي منها لم يتعرض للإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من البنوك المركزية بسبب الأزمة. كما أن بعضاً من التأثير كان إيجابياً، وفيما يلي سيتم إبراز أهم الآثار الإيجابية والآثار السلبية على البنوك الإسلامية المترتبة عن الأزمة المالية العالمية الحديثة¹.

أولاً: الآثار الإيجابية:

أ- إن أول أثر إيجابي في جانب البنوك الإسلامية هو بروز ظاهرة البنوك الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستيان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل البنكية الإسلامية تعمل بجانب البنكية التقليدية في فرنسا)، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر البنكية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م، (إن البنكية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه البنكية العالمية)، بل إن الأزمة المالية العالمية الحالية قد أظهر هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي المؤتمر الذي عقد في باريس عقب الأزمة في 2008/9/19م للزعماء الغربيين اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحاً، وقال رئيس صندوق النقد الدولي أن الحديث عن النظام المالي الحالي ينبغي أن يكون حديث من الماضي².

ب- انتشار البنوك الإسلامية الجديدة، وتحويل كثير من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وقيام البنوك التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية، ونوافذ العمل البنكي الإسلامي³.

ج- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل البنكي الإسلامي بشكل خاص، وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل البنكي الإسلامي، وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل البنكي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من البنوك الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، والأكثر غرابة أن نجد أن لندن وباريس تتنافسان لتكون أيهما

¹ - موسى رحمان، بن ابراهيم الغالي: مرجع سبق ذكره، ص: 7.

² - حسن ثابت فرحان: (2015-03-25): "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية"، ص: 20.

www.kantakji.com/media/4998/b161.doc

³ - المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي، الدورة الخامسة، جاكارتا، اندونيسيا، مارس 2009م، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 349، ص: 52.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، وقد أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل البنكي الإسلامي.

د- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي، بما في ذلك تخصص البنوك الإسلامية، ولا شك أن إنشاء التخصصات العلمية في الجامعات، وإنشاء البنوك الإسلامية سيكمل حلقة تطوير الاقتصاد الإسلامي وسيظهر الوجه المشرق للإسلام في المجال الاقتصادي¹.

هـ- ازدياد ودائع البنوك الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها:

- تحول الكثير من العملاء إلى البنوك الإسلامية هرباً من الربا وتخوفاً من الإفلاس.

- افتتاح العديد منها خاصة في دول الخليج وبقية دول العالم.

- إسلامية افتتاح بعض البنوك التقليدية لفروع إسلامية².

و- أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن البنكية الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم البنكية العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%)، وقد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن البنكية الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله، وهي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في البنوك الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات، ومن ثم فإن دخول البنوك الإسلامية على الساحة البنكية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ز- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، وهذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون البنكية

¹ - عبد اللطيف طاهر: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العددان 331-332، بنك دبي الإسلامي، شوال 1429هـ، ص: 37.

² - هاجر برهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص: 407.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

الإسلامية بديلاً كاملاً للبنكية التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج وتدرس كل من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها¹.

ثانياً: الآثار السلبية

على الرغم من عدم تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية، فإنه لا يمكننا إهمال أهم التأثيرات التي تعرضت لها البنوك الإسلامية، عقب الأزمة المالية العالمية، والتي نوجزها في النقاط التالية:

أ- أول اثر سلبي على البنوك الإسلامية من جراء الأزمة العالمية الحالية هو انخفاض أصولها نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرت سابقاً عند الحديث عن الآثار الايجابية للأزمة على البنوك الإسلامية أن ودائع البنوك الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحويل الأفراد والمؤسسات إلى العمل البنكي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة البنوك الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية والادخارية والودائع المخصصة، وقد أظهرت بيانات الاستثمار في البنوك الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما تأثرت أيضاً حقوق الملكية وخاصة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

ب- انخفاض قيمة أصول البنوك الإسلامية، فكما هو معروف فان البنوك الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من البنوك التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر أصول البنوك الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني².

ج- تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مع وجود غموض وعدم وضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة ودرجة تركيز البنوك في دول معينة، وحجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية والأجنبية³.

¹ - مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 53، 54.

² - حسن ثابت فرحان: مرجع سبق ذكره، ص: 21.

³ - موسى رحمان، بن ابراهيم الغالي: مرجع سبق ذكره، ص: 9.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

د- انخفاض صافي أرباح البنوك الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .
- انخفاض حجم الخدمات البنكية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات .
- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول البنوك الإسلامية انخفضت بنسبة (16%)¹.

هـ- أدى انخفاض دخول البنوك الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل وتأثراً بالأزمة .

و- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات، وبالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب البنكي والجانب الشرعي .

ز- انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً.

تأثرت البنوك الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، وقد ذكرت سابقاً أن متوسط انخفاض حجم التجارة الدولية قد وصل إلى (34%)، وكانت الصين وهي من اقل الدول تأثراً بالأزمة العالمية قد انخفضت تجارتها مع العالم الخارجي بنسبة (17%)².

ر- تكس السيوولة لدى بعض البنوك الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.
- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.
- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.
- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.

ذ- اضطراب البنوك الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها واستخداماتها من عدة أوجه أهمها:

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل.
- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج.
- إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية، وكذلك بين أنواع العملات الخارجية.

¹ - هاجر بروهوم، مصباح عماد: مرجع سبق ذكره، ص: 408.

² - محمد بدير: (2015-04-05): "آثار الأزمة المالية غير المباشرة على البنوك الإسلامية"، ص: 1 www.aljazeera.com

- إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل وحجم الاستثمار في الخارج¹.

المبحث الثالث: سبل علاج الأزمة من المنظور الإسلامي.

تعمل الشريعة الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم جميعاً وتحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد سواء في الشدة أو في الرخاء، حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات، وسنقف في هذا المبحث على موقف الإسلام في علاج الأزمة المالية.

المطلب الثالث: علاج الأزمة في إطار المنظومة الإسلامية.

إن مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل من النظم التي كانت سبب في وجود الأزمة في النظام الرأسمالي وهذه النظم تتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية وليثبت حل الأزمة من الناحية الإسلامية فإن علينا طرح منظومة اقتصادية متكاملة ومترابطة وأن الاقتصاد الإسلامي يستطيع تقاسم حلول وأنظمة العمل التي يمكن تطبيقها لحل الأزمة، ويمكن أن يتم ذلك بإتباع الخطوات التالية²:

1- **السيطرة على التدفقات النقدية:** والتي أصبحت أكثر من حاجة الاقتصاد مما أدى إلى اضطراب اقتصادي، إضافة إلى الاعتماد على الذهب كغطاء لهذه التدفقات وأن يحتوي الاحتياطي النقدي الاستراتيجي للدولة على عملة مغطاة بالذهب والتجربة الماليزية خير مثال عملي على ذلك.

2 - **تجميد المشاريع غير الاستثمارية (الخدمية):** وكذلك الإنفاق العسكري والابتعاد عن الحروب التي تؤدي إلى إتهاك الموازنات العامة للدولة وإلى تراكم العجز فيها الأمر الذي يضعف الثقة بالاقتصاد. وهذا يتطلب تشجيع الاستثمار الحقيقي الذي يعمل على زيادة المعروض السلعي ويحد من المضاربات المالية.

3 - **التخلص التدريجي من كافة أنواع التعاملات الربوية وبكل أشكالها:** ويمكن لهذه الخطوة أن تنجح خاصة أن هناك استعداداً من قبل البنوك الأجنبية لذلك، وقد حصل بالفعل أن خفضت كثير من البنوك نسبة الفائدة بشكل كبير وخير مثال على ذلك ما قام به البنك المركزي الأسترالي والبنك الأوروبي أخيراً حيث قاما بخفض كبير لسعر الفائدة وما تبع ذلك من توافق جماعي ما بين البنوك المركزية لعدد كبير من البلدان في هذا المجال، إن هذا الإجراء يعتبر اعترافاً ضمني للمعالجة الصحيحة للمشكلة وبالتالي توفير

¹ - لحسن ثابت فرحان: مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² - طاهر فاضل البياتي: "الأزمة المالية للنظام الرأسمالي الأسباب، وسيناريوهات الحل(البديل الثالث)", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 33، 2012، ص: 84.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

الأرضية لإمكانية التوصل إلى إلغائها وجعل التعامل مع المودعين يأتي من خلال أعمال صناعية أو تجارية أو أي نوع آخر من الاستثمار الصحيح بما يضمن تحقيق مصالح الطرفين. وقد حرم الإسلام أكل الربا بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾¹.

إن هذه الآية تؤكد على أن الفائدة تؤدي إلى محق رؤوس الأموال وبالتالي فإن على البنوك أن تطبق الصيغ الإسلامية في التعامل والمبنية على البيع والشراء.

4 - وضع برنامج للتخلص من مصادر أموال الحرام: يتضح من الآية الكريمة السابقة أن المال الحرام هو أساس هلاك البشرية، ومصادر المال الحرام (أو ما يعرف بالسحت) كثيرة ومتنوعة ومعروفة لدى المجتمع، لذلك يجب محاربه على مستوى العالم كمرحلة أولى حتى نستطيع تقديم نموذج يحتذى به عالمياً، إضافة إلى تحديد الوسائل الملائمة للقضاء عليه للقضاء وعلى النتائج التي سيفرزها على مجمل الاقتصاد العالمي وهناك آيات قرآنية تؤكد هذا الجانب.

5 - خلق آلية لتصحيح فكرة تطبيق أداء الزكاة: على مستوى العالم. تعمل الزكاة وفق الآلية التي يشير إليها القرآن الكريم إلى منع تكديس الأموال وتضخيمها في البنوك لأن مالكيها سيضطرون لإقحامها في التعاملات التجارية والاستثمارية التي ستوسع النشاط الاقتصادي وتقضي على البطالة وتوسع قاعدة الخدمات للمجتمع، كما أنها تحقق الحد الأدنى من الإحساس بالعدل وخير دليل على ذلك ما حصل أيام الخلفاء الراشدين وآخرهم الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز الذي ساد العدل في عصره، وهو أول من أوجد التقاعد لغير المسلمين لحماية من العوز عند الكبر.

6 - خلق نظام رقابي عالمي للتعاملات المالية: لقد أرست الشريعة الإسلامية قواعد الرقابة المالية التي تطورت مع تطور دول الخلافة حيث أصبح لها أجهزة ودواوين تباشر رقابة فعالة ومستمرة على مالية الدولة وحمايتها من العبث والضياع بجانب الرقابة الذاتية التي غرستها العقيدة الصادقة في نفوس المسلمين وذلك في ظل اقتصاد إسلامي مميز عن الأنظمة الأخرى، ورغم الفارق الكبير بين النظم الإدارية والمالية في الدول الإسلامية والدول الحديثة إلا أن نظم الرقابة المالية الإسلامية باشرها ديوان المكتبات والراجعات وديوان الأزمة وغيرها من الدواوين، إضافة إلى نظم الضبط الداخلي المتبعة في دواوين الأموال والتي أحكمت الرقابة على الموارد المالية واتجاه صرفها²، لقد كانت لهذه الرقابة المالية في الإسلام سمات مميزة تنطوي على قواعد

¹ - القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 275.

² - طاهر فاضل البياتي: مرجع سبق ذكره، ص: 85.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

وأسس ومبادئ عامة تصلح لتطبيق العملي في الدول الإسلامية الآن وتفوق في سائر جوانبها الرقابة المطبقة في العديد من الدول.

7- تحديد إطار الملكية: يقسم الإسلام الملكيات إلى ثلاث أنواع:

أ- ملكية عامة لا يجوز للأفراد ولا للدولة الهيمنة عليها أو امتلاكها، ويجب توزيع دخلها على الأمة بعد خصم التكاليف، كشأن مناجم المعادن وأبار البترول.

ب- ملكية الدولة كالفيء والخراج وأموال من لا وارث له، وتتصرف فيها الدولة لسد نفقاتها وتمويل مشاريعها.

ج- ملكية خاصة تتعلق بالأفراد من حيث ممارسة الزراعة والصناعة والتجارة وتأسيس الشركات في غير موضوع الملكية العامة أو ملكية الدولة.

8- فرض العمل على القادر لتوفير الحاجات المعيشية لنفسه ولمن يعيله: وبإحاطة تحقيق ذلك بالدولة في حال العجز وعدم وجود من تجب نفقته عليه. كما تضمن الدولة تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم الضرورية وتكفل لهم إشباع حاجاتهم الكمالية بحسب إمكانياتهم ضمن مجتمع معين له طراز خاص من العيش.

9 - فرض غطاء كلي من الذهب والفضة على النقد (الأموال المتداولة): كما يحرم الإسلام حصر الأموال في يد فئة محدودة، وكذلك اكتنازها، ويوجب تداولها بين الناس لكي تصل إلى كافة شرائح المجتمع وحتى يحظى كل فرد في المجتمع بنصيبه منها.

10- فرض نموذجاً محدداً من الشركات مانعاً الجهالة بين الشركاء: (كما هو الحال في الشركات المساهمة)، محرماً على التاجر بيع ما لا يملك.

11 - العمل على منع كل من الربا والاحتكار والمضاربات: ويخضع أفراد المجتمع ضمن هذا الإطار لرقابة مؤسسات الدولة¹.

بعد أن تطرقنا إلى الأحكام الشرعية والقواعد التي توضح كيفية التعاطي مع امتلاك الثروة وتوزيعها بين مختلف مكونات المجتمع، لا بد من التطرق إلى قواعد يقوم عليها النظام المالي

الإسلامي ومن الضرورة الأخذ بها بما يلائم الأنظمة المالية المعاصرة وتشمل القواعد على:

1 - يعتمد النظام المالي الإسلامي على منظومة من القيم مثل: الأمانة والمصداقية والشفافية والبيئة والتسيير والتعاون والتكامل والتقارب وهذه المنظومة تعتبر من الضمانات التي تحقق الأمان والاستقرار

¹ - طاهر فاضل البياتي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 85، 86.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

للمتعاملين، كما حرمت الشريعة المعاملات المالية والاقتصادية القائمة على الكذب والمقامرة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

لذا يعتبر الالتزام بهذه المنظومة من البادي سواء من قبل المنتج أو المستهلك بائعا أو مشتري فهي ضمان الاستقرار الاقتصادي.

2- يقوم النظام المالي الإسلامي على فائدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات ضمن أولويات الشريعة في تحقيق المنافع والعمل وفق ضوابط الحق حيث لا يوجد فريق رابح وفريق خاسر دائما المشاركة في الربح والخسارة .

لقد وضع علماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من العقود الاستثمار والتمويل الإسلامي وتمثل في صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراجحة والاستمتاع وبالسلم وبالإجازة وغير ذلك، كما حرمت الشريعة الإسلامية جميع عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة والتي تعتبر هي السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمي¹.

3- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يعتبر أحد أسباب الأزمة المالية لأنه أحد وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وبالتالي انهيار المؤسسات المالية التي تتعامل به وخير مثال على ذلك ما حدث في أسواق دول الشرق آسيا، لذلك حرمت الشريعة الإسلامية هذا النظام لأنه يقوم على المقامرات المنهي عنها شرعا².

4- المتبع في النظام الاقتصادي الإسلامي هو مبدأ التسيير على المقترض الذي لا يستطيع تسديد الدين لأسباب قهربية وان عدم القدرة على السداد هو أيضا أحد الأسباب المهمة في تفاقم الأزمة الراهنة³. ومن الضوابط الأخرى اللازمة من المنظور الإسلامي:

في الواقع إن الرؤيا الإسلامية في تصور حل للأزمة المالية لا يمكن عزلها عن الضوابط الأخرى المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي نذكر منها:

1- ضبط الإنفاق الاستهلاكي.

¹ - كريا بله ياسي: مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من المنظور الاقتصادي الإسلامي"، في إطار المشاركة في مؤتمر الجنان حول "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور الغربي الاقتصادي والإسلامي"، طرابلس - لبنان، 13 - 14 آذار 2009، ص: 17، 18.

² - طاهر فاضل البياتي: مرجع سبق ذكره، ص: 87.

³ - حسين حسين شحاتة: "أزمة النظام المالي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي 2008، الرياض(السعودية)، ص: 08.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

2- الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل.

3- ضبط قدرة المصارف في خلق الائتمان.

4- توجيه الاستثمار والتمويل نحو دائرة المشاريع المباحة والامتناع عن التمويل أو الاستثمار في أي من المشاريع المحرمة كإنتاج الخمر أو السجائر مثلاً. عملاً بقوله تعالى: "وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ"¹.

5- الالتزام بالقيم الإسلامية الداعية للخير إضافة إلى الالتزام بالأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي مثل التوظيف الكامل للموارد والاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل والثروة والنمو².

وللخروج من الأزمة وإعادة التوازن تم اقتراح شرطين هما تعديل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%، وهو ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي³.

المطلب الثاني: معالم تخطي الأزمة المالية في ميزان الاقتصاد الإسلامي.

أمام الصناعة المالية الإسلامية اليوم فرصة ذهبية لتقديم التمويل الإسلامي بديل عن النظام الرأسمالي وعن النظام الاشتراكي معاً. ولكن لكي يتم استغلال هذه الفرصة يجب أن تركز هذه الصناعة على اعتماد منتجات وأدوات مالية تجسد فلسفة الاقتصاد الإسلامي ومبادئه، أما إذا كانت هذه المنتجات مجرد إعادة صياغة للمنتجات التقليدية، لتكون النتيجة في النهاية هي ذات الهرم المقلوب الذي يهدد الرأسمالية، فيكون العالم الإسلامي قد خسر مرتين: مرة حين حرم العالم من الاقتصاد الإسلامي، ومرة حين وقع في مستنقع الرأسمالية.

حيث شهد حجم السوق المالية الإسلامية رواجاً واسعاً نظراً لفائض السيولة التي أغرقت به المؤسسات المالية الإسلامية بفضل الطفرة النفطية، حيث تشير الدراسات إلى أن حجم السوق المالية

¹ - القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية: 157.

² - سعيد الحلاق: "الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من المنظور الإسلامي"، في إطار مؤتمر "تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"، الفترة 4 - 5 أبريل 2009، شرم الشيخ (المصر)، ص: 81.

³ - خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري: "تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة"، المؤتمر العالمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من المنظور اقتصاد إسلامي"، فترة 1 - 2 ديسمبر 2010، عمان (الأردن)، ص: 34.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

الإسلامية يشكل 260 مليار دولار وتعادل 20% من القطاع المالي العالمي، فيما بلغ عدد المسلمين في العالم ما يزيد على 1,5 مليار نسمة يشكلون 25% من سكان العالم، تتنامى لديهم الرغبة في تفضيل المنتجات المالية الإسلامية. كما أن القطاع المالي ينمو سنويا بنسبة 15-17%. و بالمثل هناك إقبال متزايد من قبل صناديق التحوط ومؤسسات الاستثمار التقليدي على الأوراق المالية سعيا لزيادة العائد وتنويع الاستثمارات، وأدى ذلك إلى طفرة في معاملات التوريق الإسلامي تمخضت عن زيادة إصدارات الصكوك.

وتعد الصكوك الإسلامية من أفضل أدوات التمويل للمشروعات فهي البديل الإسلامي للسندات والتي تصدر مقابل أصول غالبا ما تكون عقارية أو أوراق مالية ذات عائد. وقد احتلت الصكوك الإسلامية الصدارة كقناة استثمارية أساسية خصوصا بالنسبة للمؤسسات المالية الكبرى التي تبحث عن أدوات للاستثمار تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وقد حققت الصكوك الإسلامية قفزات نوعية من حيث العوائد، وحازت على اهتمام السوق الإسلامية والغربية، وأحيطت هذه الإصدارات برقابة شرعية تضمن سلامة الإجراء والتنفيذ من حيث موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ولم تؤثر أزمة الائتمان العالمي على إصدارات الصكوك حيث أكد تقرير حديث لوكالة موديز العالمية للتقييم الائتماني أن إجمالي إصدارات الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا سجلت نموا بمعدل 71% في العام 2007، حيث وصلت إلى 32.65 مليار دولار، كذلك ارتفع عدد الصكوك من 109 عام 2006 إلى 119 عام 2007، كما زاد متوسط حجم الصفقات من 175 مليون دولار 2006 إلى 8,269 مليار دولار 2007.¹

وتتم إصدار الحصة الأكبر من الصكوك في قطاع الخدمات المالية وبلغت 31% من حجم إجمالي وتلتها العقارات بنسبة 25% والطاقة والخدمات بنسبة 12%. وجاءت صكوك المشاركة بالمرتبة الأولى من حيث الإصدار 9,12 مليار دولار تلتها صكوك الإجارة 13,10 مليار دولار.

¹ - أحمد شعبان محمد علي: "الارتباط بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المعرفية في تجنب الأزمات المالية"، المؤتمر العلمي العاشر، "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص 26، 27.

الفصل الثالث: تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008

ومن المثير للدهشة وجود دعوات غريبة من دول أوروبا، دعت إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي و الخروج من الأزمة المعاصرة من خلال الاعتماد على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي الذي يعتمد على الأحكام الشرعية وفق المبادئ و الأسس الإسلامية من حيث رفض الفائدة (الربا) ورفض الاحتكار وتجنب المضاربة بالنقود¹.

¹ - أحمد شعبان محمد علي: مرجع سبق ذكره، ص: 27.

خاتمة:

لا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيدا عن أزمات الأسواق العالمية، وتجنب مشكلات الديون المتعثرة التي عانتها الأسواق البنكية التقليدية.

ومن هنا رأينا أن البنوك الإسلامية لم يكن لها يد في صناعة الأزمة بل كانت هي الحل الواعد لتفادي مثل هذه الأزمات، والتوجه أكثر فأكثر نحو دعم مبادرات التمويل الإسلامي.

وذلك لن يأتي إلا بفضل ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية، من خلال تدريب وتكوين إطارات في مجال أعمال البنوك الإسلامية يستطيعون فهم وتطبيق الصيغ الإسلامية في المعاملات المالية سواء على مستوى البنوك أو الأسواق المالية، وهذه هي الإشكالية الكبيرة التي تواجه صانعو القرار في الدول الإسلامية.

أضفت الأزمة المالية على البنوك الإسلامية المزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً، مما جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها وإلى أساليبها البنكية، لعلها تخرجهم من الأزمة الخائقة وتخفيف من أثارها و غير ذلك.

فلقد قال الوزير المالية البريطاني في مؤتمر البنوك الإسلامية الذي عقد في لندن سنة 2009: "إن البنوك الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه البنوك العالمية"، وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد: "سأكافح لإصدار قوانين تجعل البنوك الإسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية في فرنسا"، ومن جهة أخرى اتجها بعض خبراء الاقتصاديين الغربيين إلى أبعد من ذلك، ونادوا بتطبيق تعاليم الإسلام الاقتصادية واحترام ما ورد في القرآن، خاصة تحريم الربا، فلقد استنتج الاقتصادي الانجليزي اللورد كينز إلى يومنا هذا، بقول "يوفيس فانسون" رئيس تحرير مجلة تشالنجر challenge "أضن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصرفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد نقودا".

نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية بنكية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.
- 2- انتشار البنوك الإسلامية بشكل كبير وامتدت حتى إلى الدول غير الإسلامية منها الولايات المتحدة الأمريكية، لندن... لتصبح عالمية.
- 3- غياب الضوابط الدينية والأخلاقية عن أوجه النشاط الاقتصادي وتشجيع التشريعات الاقتصادية لكل أنواع الجشع والتعامل الربوي وشيوع الفساد والتدليس والاستغلال والإغراء والغرر والغش والمعاملات الوهمية إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

- 4- إن الأزمة المالية العالمية أصابت جميع الدول ولم تسلم منها أي دولة بسبب ما يسمى بالقروض العقارية، وما تبعها من معاملات مالية كالتوريق وإصدار السندات بضمانة القروض، والجشع الرأسمالي للحصول على أرباح كبيرة، من خلال المشتقات المالية.
- 5- أدت الأزمة المالية العالمية إلى إثبات فشل النظام البنكي التقليدي (الربوي) ونجاح النظام البنكي الإسلامي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- 6- لقد تأثر الجزائر بالأزمة المالية بصفة غير مباشرة.
- 7- إن المصارف الإسلامية استطاعت بنجاح تجنب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بسبب طبيعتها الخاصة وعدم تعاملها بالوسائل والأدوات التي تتعامل بها المصارف التقليدية وخاصة في المرحلة الأولى، لكنها تأثرت سلباً وتحملت انخفاضاً كبيراً في الأرباح عندما انتقلت آثار الأزمة المالية إلى الجانب الاقتصادي.
- 8- لا حل للأزمة المالية بشكل جذري إلا بتطبيق شرع الله في حياة الناس، لأن النظام الإسلامي لا يتعامل بأي من العمليات والأساليب التي كانت سبباً في الأزمة المالية.

التوصيات:

- وبناء على ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في الخروج من الأزمة.
- 1- العودة إلى قاعدة الذهب إذا كان ذلك ممكناً.
 - 2- مناقشة النظام الاقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية لما فيه من حلول للأزمة المالية.
 - 3- مكافحة الجشع والطمع لأنه السبب الرئيسي في الكارثة المالية الحالية هو الجشع والالتفاف على التشريعات والأنظمة الرقابية والتي وجدت أصلاً لحماية الأسواق من المغامرة والتدهور والمضاربة غير المحوطة بأموال المودعين والمستثمرين.
 - 4- تخفيض معدلات الفائدة، وإلغاء التعامل بالربا، مع إمكانية تطبيق مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي.
 - 5- الحد من تبعية الأنظمة المالية في الدول الإسلامية للنظام المالي الدولي عن طريق إنشاء بورصة إسلامية عالمية تهدف إلى جمع المدخرات وتوفير مصادر تمويل بديلة لمختلف الأعوان الاقتصادية في الدول الإسلامية مع تزويدها بمؤسسات الرقابة الشرعية والمالية.

- 6- نشر ثقافة التمويل الإسلامي وتطبيق مبادئه في المعاملات الاقتصادية.
 - 7- التأكيد على الحاجة لتعديل الهيكل القائم للبنوك الإسلامية لكي تستطيع توفير منتجات أفضل وخدمة متميزة ضمن نطاق القوانين الإسلامية.
 - 8- إصدار عملة إسلامية موحدة، تكون بديلا في التعامل بين الدول العربية، والدول الإسلامية عامة، والعمل على التخلص من التبعية الاقتصادية والمالية.
 - 9- توسيع العمل بالبنوك الإسلامية.
- وفي الأخير أتمنى أنني قد ألقيت نظرة وجيزة ومتواضعة على مدى تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008.

خاتمة

قائمة

المراجع

- القرآن الكريم.
 - قائمة الكتب بالعربية:
- 1) أحمد سليمان حساونه: "المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل- تحديات عولمة استراتيجية مواجهتها"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.
 - 2) بلقاسم العباس: "أسباب الأزمات المالية والنماذج المفسرة لها"، الطبعة 2، معهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.
 - 3) بن إبراهيم الغالي: "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية"، الطبعة 1، عمان، 2012.
 - 4) جمال لعمارة: "المصارف الإسلامية"، بدون طبعة، إدارة النبأ، بسكرة، 1996.
 - 5) حسن بن منصور: "البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 1، مطابع عمر القرني، باتنة، 1992.
 - 6) حسين محمد سمحان و محمود حسين الوادي: "المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية"، بدون طبعة، دار الميسرة، عمان، 2007.
 - 7) حيدر يونس الموسوي: "المصاريف الإسلامية، أدائها الملي وأثارها في سوق الأوراق المالية"، الطبعة 1، دار البازوري العلمية، عمان، 2011.
 - 8) رايس حدة: "دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، الطبعة 1، ايتراك، القاهرة، 2009.
 - 9) سميح مسعود: "الأزمات المالية العالمية، نهاية ليبرالية المتوحشة"، الطبعة 1، دار النشر والتوزيع، عمان، 2010.
 - 10) شهاب أحمد سعيد: "إدارة البنوك الإسلامية"، الطبعة 1، دار النفائس، عمان، 2012.

- 11) عائشة الشرقاوي المالقي: "البنوك الإسلامية، تجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، الطبعة 1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
- 12) عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف: "الأسواق و المؤسسات المالية"، بدون طبعة، دار الجامعية، مصر، 2004.
- 13) عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس: "الأزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، ودروس مستفادة منها"، بدون طبعة، إثراء للطبع والنشر، عمان، 2010.
- 14) عماد صالح السلام: "إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة"، بدون طبعة، بن دسمال، أبوظبي، 2002.
- 15) عمر يوسف و عبد الله عبابنة: "الأزمة المالية المعاصرة، تقدير اقتصادي إسلامي"، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.
- 16) فلاح حسن الحسيني ومولى عبد الرحمان: "إدارة البنوك"، الطبعة 2، دار وائل، الأردن، 2003.
- 17) فؤاد توفيق ياسين و أحمد عبد الله: "المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية"، الطبعة 1، دار البازوري العلمية، عمان، 2013.
- 18) ماجد سلام الهدمي و جاسم محمد: "مبادئ إدارة الأزمات، الاستراتيجية والحلول"، بدون طبعة، دار زهران، عمان، 2009.
- 19) محمد الطاهر الهاشمي: "المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الطبعة 1، جامعة 7 أكتوبر، بنغازي، 2010.
- 20) محمد بوجلال: "البنوك الإسلامية"، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

21) محمد حسني صوان: "أساسيات الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة 1، دار المنهاج للنشر، الأردن، 2004.

22) محمد سرور الحريري: "إدارة أزمات المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية"، الطبعة 1، دار المستقبل، عمان، 2010.

23) محمد سليم وهبه وكمال حسين كلاكش: "المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، الطبعة 1، مجد المؤسسات للدراسات، بيروت، 2011.

24) محمود سحنون: "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة 1، بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003.

• الملتقيات والمؤتمرات:

1) أحمد شعبان محمد علي: "الارتباط بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية"، المؤتمر العلمي العاشر، "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009.

2) آسيا سعدان، صليحة عماري: "تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، دراسة حالة دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من المنظور الإسلامي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، يومي: 1-2 ديسمبر 2010.

3) بريس عبد القادر، طرشي محمد: "التحرير المالي والمالية"، الملتقى الدولي الثاني حول "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المصرفية"، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، يومي: 5-6 ماي 2009.

- 4) حسني علي خريوش: "دليل المصارف الإسلامية الأردنية"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول "دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، جامعة الكويت، الكويت، يومي: 15-16 ديسمبر 2010.
- 5) خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري: "تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة"، المؤتمر العالمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من المنظور اقتصاد إسلامي"، فترة: 1-2 ديسمبر 2010، عمان(الأردن).
- 6) سعيد الحلاق: "الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من المنظور الإسلامي"، في إطار مؤتمر "تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية"، الفترة: 4 - 5 أبريل 2009، شرم الشيخ (المصر).
- 7) عامر يوسف العتوم: "أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية"، في إطار المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية.
- 8) عبد السلام عقون، كمال رزيق: "الأزمة المالية الراهنة جذورها وأسماها وحلولها الإسلامية"، الملتقى العالمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.
- 9) عمر ياسين محمود خضيرات: "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها"، في إطار مؤتمر العلمي في فترة: 8 - 10 محرم 1432 هـ 14 - 16 ديسمبر 2010م، جامعة جرش، الأردن.
- 10) كريا بله ياسي: مداخلة بعنوان "الأزمة المالية العالمية الجذور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من المنظور الاقتصادي الإسلامي"، في إطار المشاركة في مؤتمر الجنان حول "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من المنظور الغربي الاقتصادي والإسلامي"، طرابلس، لبنان، 13 - 14 آذار 2009.

- 11) كمال رزيق: "الجوانب النظرية للأزمة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال"، جامعة البليدة، الجزائر، يومي: 10-11 نوفمبر.
- **المجلات والمقالات العلمية:**
 - 1) سنقرط سامر: "التوريق كأداة تمويل واستثمار"، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد 21 العدد 2، 2002.
 - 2) حسين حسين شحاتة: "أزمة النظام المالي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي 2008، الرياض (السعودية).
 - 3) طاهر فاضل البياتي: "الأزمة المالية للنظام الرأسمالي الأسباب، وسيناريوهات الحل (البديل الثالث)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العدد 33، 2012.
 - 4) عبد اللطيف طاهر: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العددان 331-332، بنك دبي الإسلامي، شوال 1429هـ.
 - 5) المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي، الدورة الخامسة، جاكرتا، اندونيسيا، مارس 2009م، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 349.
 - 6) موسى رحمان، بن ابراهيم الغالي: "البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد الثامن، ديسمبر 2010.
 - 7) ناجي توني: "الأزمات المالية" سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية - العدد 29 ماي 2004.
 - 8) تقرير اقتصادي: بحوث بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، ديسمبر 2008.

المذكرات:

- 1) بلقاسم زباني: "دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1994-1995.
 - 2) بلمواز سعاد: "دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية - تحديات العولمة الاستراتيجية مواجهتها"، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014.
 - 3) بن الناصر فاطمة: "تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.
 - 4) عيسى مقلید: "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- مراجع بالفرنسية:

- 1) D. lacoue l'abarthe: "les crises financier et leur propagation international, éd économique, 1992.
- 2) Ministère de l'Énergie et des Mines - Bilan du Secteur de l'Énergie et des Mines 2000-2007.
- 3) Rajam Ramkishem: "**Financial crisis capital Outflows, and policy Responses, Examples form East Asia**" journal of economic education, N°1, Vol38.

• الأنترنت:

- 1) Chapra, Umer: **The global financial crisis: can Islamic finance help?** <http://www.newhorizon-islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733>

- (2) أحمد اويحيى: "الأزمة المالية العالمية تشكل إنذار للمرور إلى اقتصاد مبني على إنتاج"، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=/601799
- (3) حسن ثابت فرحان: "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية"
www.kantakji.com/media/4998/b161.doc
- (4) حفيظ الرحمن الأعظمي: "البدائل الشرعية للخدمة المصرفية الربوية"، مجلة الجندي المسلم، عدد 133، عن موقع: www.jmuslim.naseej.com
- (5) دلال مجاهد: "قدرات الجزائر تسمح لها بتخطي آثار الأزمة المالية العالمية"
www.menreport.com
- (6) رشيد طواهري: "الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية"، مترجم من قبل نشرة صندوق النقد الدولي
[www.inf.org--FMI Surve](http://www.inf.org--FMI%20Surve).
- (7) سامر مظهر قنطقجي: "نظرية التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية"
www.kantakji.com
- (8) صلاح بن فهد شلهوب: "صناعة التمويل الإسلامي، ودورها في التنمية"، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
www.faculty.kfupm.edu.sa/IAS/shalhoob/research.htm
- (9) عبد الله شحاتة: "الأزمة المالية: المفهوم"
www.pidegypt.org/arbic/azma.pdf
- (10) فريد كورتال: "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، جامعة سكيكدة، متاح على البريد الإلكتروني: F.KORTEL@YAHOO.COM
- (11) كمال الشيرازي: "الجزائر في منأى عن الأزمة المالية"
<http://www.elbiladonline.net>

(12) محمد بدير: "آثار الأزمة المالية غير المباشرة على البنوك الإسلامية"،

www.aljazeera.com

(13) ناجي بن حسين: "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية"، جامعة منتوري،

قسنطينة، 2008 على الموقع: Nadji.benhassine@yahoo.fr.

(14) هاجر برهوم، مصباح عماد: "البنوك الإسلامية، خيار ناجح لأزمة الائتمان

العالمية"، <http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs24427>